

س
۲۵۹



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

هو على حكمه
هذه رسالة في وجوب
السير على السبيل المستقيم
المذكور في كتاب الحكماء
طاب ثراه

في بسم الله الرحمن الرحيم نستعين

أحمدك يا من أشرفنا الأنوار في قلوب أوليائك و
أزلكنا لأضمار عن قلوب أحميتك فبستدلون بك
عليك ويهتدون بنورك اليك واذقهم حلاوة
مؤانسك فقاموا بين يديك متسلفين اليهم
ملا برهيدتك فصاروا بعزتك معترفين وأصل
واسم على نبيك الأنبياء وفد في الأضواء
أول الأوائل في الأبداء وأخر الأواخر في الأبداء

سَيِّدُ الدَّامِ وَأَفْضَلُ مِنْ تَاخِرٍ وَنَقْدِهِمْ وَبَيْلَهُ
الْقَبْضُ وَالْجُودُ وَذُرَيْعَتُهُ الْخَيْرُ وَالْوُجُودُ فَاتَّخَذَ تَحْتَ
الْإِبْجَادِ وَخَاتَمَتُهُ الرِّسَالَةُ عَلَى الْعِبَادِ وَعَلَى
الْوَارِثِينَ لَعَلَّ الْخَامِلِينَ لَسَرَهُ وَلَعَلَّ فَهَذِهِ طَرِيقُ
مَنْ كَلِمَاتِ الْعَالَمِ الْفَاضِلِ وَالْعَارِفِ الْكَامِلِ
فَدَوِّ الْمُنْتَحَرِينَ وَزِيْدَةُ الْمُنَاطِلِينَ نَحْبَهُ أَوْلِيَا
الْعُرْفَانِ مَبْلَةُ أَصْفِيَاءِ الْبَرْهَانِ الْحَكِيمِ الْحَقِيقِ
الْعَلِيمِ الْمَدْفُونِ فِي سَوَافِ الْعَصْرِ فَلَاطُونِ الدَّهْرِ الْخَالِ
الْمُوْتَسِرِ فَاعْلَى الْمُدْرَسِ فَاتَّسَرَّ وَجْهَهُ وَرَوْحُ
قُوَّةٍ فَطُبِعَتْ لَذْوِي لَاشَوَاقِ الْمُسْتَفِيضَةِ الْإِدْوَانِ
السَّيْلِيَّةِ وَنَسْتَلِ بِمَنْ جَسْرُ خِيَمِهِ وَسَلَامُ عَرَجِ الْإِلَهِ الْحَدِ
إِدْبِهِ أَنْ لَا يَبَادِرَ بِالرَّدِّ وَالْعَنَاءِ وَلَا يَظْهَرُ فِي الْأَرْضِ
الْعَنَادُ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى الرِّشَادِ
وَالْمَجْرَى لِكُلِّ أَمْرٍ فِي الْمَعَادِ فَفُصِّلْ قَالَهُ الشَّيْخُ الْإِسْلَامُ

يطلق في مصطلح جماهير الفلاسفة على معنيين
 أحدهما ما يطلق قبالا للوجود المحمولى والوجود
 المحمولى هو وجود الشيء في نفسه من حيث كذا
 ويعبر عنه في الفارسية بهست وهو الذي يحصل
 الفلاسفة لغرض فلسفي في مباحث المواد الثلاث
 عناصر العفود بملاحظته خاصة فهو في نفسه
 محمول في المضابا والعفود وموضوعاته ذوات
 الاستثناء وحقايقها وما هيئاتها ولا رابطته بينه
 موضوعه سواء بل هو بنفسه الرابطه بوجه من
 الاعتناء ومن أجل ذلك يفسر فلان وجوه في الفارسية
 بفلان هست لأبفلان هست است ويفسر فلان
 فاستم بفلان إسناده است فالوجود الرابط هو
 وجود محمول غير الوجود لموضوع ما ويعبر عنه في
 الفارسية باست ولا يكون نفسه محمولا بل لا يصلح

لكونه له فانه بذاته رابط بمحول الموضوع لا يكون
 له حقيقة غير ذلك من حيث هو كذا والوجود
 الرابط بهذا المعنى لا يتحقق بحسب ما يطابق العفود
 الا في العفود الحملية الايجابية فان مفاد
 السؤال الحملية بحسب سلب الربط وعدمه
 اما النسبة الحكيمية الاتحادية الملحوظة في طرف
 انعقاد العفود فتتضمن جملة ما قبل مقال
 ونقير اشكال قال — صدد اعاظم الفلاسفة
 السفر الاول من الاسفار الاربعه في هذا الموضوع
 الوجود الرابط يكون على معنيين احدهما ما يفابل
 الوجود المحولي وهو وجود الشيء في نفسه المستعمل
 مباحث المواد الثالث وهو ما يقع رابطه في الحملات
 الايجابية واما النسبة الحكيمية الاتحادية التي
 هي تكون في جملة العفود هذا كلامه بعبارة وعلك

نقول — ان اراد انها متخففة فيها في الواقع فليس كذلك
 اذ في الثالثه سلب الاتحاد وان اراد انها متخففة
 فيها فنصور افلم لا يجوز تخفّف الوجود الربطي في الثاني^{لن}
 ايضا على وان تخفّفها فيها بل نقول الظاهر انه في^{لن}
 الحكاية الخاصة في جملة المفرد بل في الموجبة
 يحكم بتخفّفها في الواقع وفي الثالثه بعدم تخفّفها
 فيه فان الفلاسفة المتقدمين ذهبوا الى ان النسبة
 الكتابية في كل قضية موجبة كانت او سالبة شبيهة
 ولا نسبة في السؤالي وراء النسبة الاجنابية
 التي هي في الموجبات وان مدلول القضية الثانية^{لن}
 ومفادها ليس الارتفاع تلك النسبة الاجنابية و
 ليس فيها حمل وربط بل حمل وقطع وربط وانما
 يقال لها الحملية على الجواز والنسبية وان لا ماد
 في السؤالي بحسب التلب بل بحسب الاجناب ولا

يختلف المادة في الموجهة والسالبة بحسب النسبة
 الايجابية والسلبية ولا يمكن حمل كلامه على ما شاع
 بين المتأخرين من ان في السالبة نسبة سلبية
 هي غير النسبة الايجابية لانه يخالف لما اختاره
 من مذهب المتقدمين فانه قال في هذا السفر في
 فصل عقد البيان ان لعدم ليس رابطا فتمت
 تحقيقتي واذا تخوّل ذلك ان السلب بما هو سلب
 ليس له معنى يحصل ثبته او به او يرفع عنه او
 به معنى على سبيل الوجوب الامتناع والامكان
 فذاته لا يكون نسبة سلبية مكففة بضرورة
 اودوام او فعالية او امكان او غير ذلك بل انما
 يؤل معنى ضرورة النسبة السلبية الى امتناع
 النسبة الايجابية التي هي نقيضها ومعنى واما
 النسبة سلب تلك النسبة الايجابية في كل

وقد علم ان يعتبر ذلك في الايجاب بجعل
 خطا له بذلك الاعتبار فرفع بحسب اتفق
 من اجزاء الاوقات فاذا ليس الفرق بين الساتر
 الضروري وسالبة الضرورية او بين السالبة
 وسالبة الدائمة مثلا لا على ما اشتهر في الحكمة
 العامة بل على طريق الحكمة النفسية الملخصة
 وكذلك قياسها بالموثقات وقياس المطلقة

وقد علم ان يعتبر ذلك في الايجاب بجعل
 خطا له بذلك الاعتبار فرفع بحسب اتفق
 من اجزاء الاوقات فاذا ليس الفرق بين الساتر
 الضروري وسالبة الضرورية او بين السالبة
 وسالبة الدائمة مثلا لا على ما اشتهر في الحكمة
 العامة بل على طريق الحكمة النفسية الملخصة
 وكذلك قياسها بالموثقات وقياس المطلقة

فلا تتركوا دينكم
الذي قام على الجليل
فمن حرم دينه
فلا تخافوا منكم

التي هي مماثلة لما لان الاطلاق عدم التوجه التقابل

بينهما نقابل العدم والمملكة فان السالبيه المطلقة
قولهم فان السالبيه المطلقة

[illegible]

هي بعينها ما لبثه المطفلة ولا سبيل لصاحب الشأن

العلمي الى فصل الاطلاق والتأليف عن سلب الاطلاق

فهذا كلامه مع انه لو حمل كلامه على ما نقرر عند
 المتأخرين لم يلزم كونه مغايرا للنسبة الاتحادية
 التي هي في جملة العفود فان كونها في جملة العفود
 لا يلزم المغايرة التي في هذا الكلام بل القدر الذي
 منه ان النسبة الاتحادية لها فردان فالمتناسب في
 البيان ان يقول النسبة الاتحادية لها فردان احدهما
 النسبة السلبية التي هي في الحملات السلبية الاخر
 النسبة الايجابية التي هي في الحملات الايجابية
 وهي الوجود الربطي بل الانسبة المغايرة ان يقول
 الوجود الواطئ بغاير النسبة السلبية فانه في الجواب
 وهي في السؤال الا ان يكون المقصود ببيان مغايرة
 خاص مع عام فان الوجود الربطي بالاضافة الى النسبة
 الاتحادية خاص وهي بالاضافة اليه عام والخاص
 والعام عند اعتبار العموم والخصوص فهما متغايران

ان كانا نجيب هذا الاعتبار فدوننا على هذا المقصد
 يكون المقصود من النسبة الحكيمية الرتبة الانتحاري
 ايجابيا كان وسلبيا ولو قال فاشمل مراد صد الاحكام
 ان الوجود الرابطي انما يكون بحسب انفس المضاهيا لا
 بحسب جودها في الازدهان والنسبة الحكيمية الانتحاري
 هي هذا الوجود بدنه لكن بحسب جود المضاهيا
 في الازدهان من اجل ذلك كانت في جملة العفود
 الا انه وضع التلبيح التوالب عليها في الموجبات
 بامنة بخالها فاذن يكون في الهلثات المركبة الانتحاري
 رابضان رابطة واضمة هي انفس المضاهيا بحسب
 واضعها ورابطة مضورية هي منها بحسب جودها
 في الازدهان والفرق بينهما بالاعتبار وقد اشار الى
 ذلك صدر الاغاظم حيث قال واما الوجه الرابع
 الذي هو واحد من ^{ثلاثة} ~~ثلاثة~~ واما في الهلثات المركبة

التلبيته فكون رابطته ضرورة فقط فهو في جملة
 القضايا بما يجب وجودها في الازهان لقلنا في جوابه
 اعتبار الواقع للفضية قبالا لوجودها في الازهان
 اعتبارا ذواتها لانها عبارة عن الموضوع والمحمول ^{لنفسه}
 بحيث يفصل كل واحد منها عن الآخر من طرف التفصيل
 الذهن فلا واقع للفضية سوى الازهان خارج ^{بصور}
 الذهن واعتباره هو طرف الاتحاد لا طرف الاقتران
 التفصيل ولو جعل الواقع انفس الموضوع والمحمول
 النسبة بحسب معانيها المنصورة لا من حيث هي منصو^{رة}
 بل من حيث ذواتها نظرا الى مرتبة ذات الشيء مرتبة
 من مراتب الواقع لكان مشتركا بين الموجبات ^{للب} والتوابع
 في وقوع ^٦ وحمل والجواب عن هذا الاشكال ما
 يفتاه من ان الوجود الترابطي بهذا المعنى لا يتحقق
 الا باتباع العمود الآتي في الوجود ^{بالحسب}

ما يطابق العقد هو الطرف الخارج عن طرف العقد
 الفضية وفي هذا الطرف اذا لم يكن المحمول قابلاً
 للموضوع متحد معه فلا ينصو وجود رابطي بينهما كما
 السوالب خلاصته القول ان الوجود الرابطي فيما
 يطابق العقد هو ما به يتحد المحمول مع الموضوع واذا
 لم يكن اتحاد بينهما فكيف يكون اتحادهما واما
 الحكمة الاتحادية فهي الاتحاد الا الى المصلحة
 حال المحمول مع الموضوع وهو قابل لتعلق الايجاب
 التلبي فان اوجب اذ عن يتحققه في خارج طرف العقد
 يكون الحمل حلاً متعارفاً شاعراً احتاج الى وجود
 يتحقق الاتحاد اذ مفاد هذا الحمل هو الاتحاد في الوجود
 وهذا الوجود بعينه هو الوجود الرابطي بحسب ما
 يطابق العقد وهذا هو مضمون صيد الا غاظم قد
 ستم فاحسن تصويره **عقد وحل**

ولعلك تقول ان كان هذا هكذا فكانت في الموضوعات
 النسبة الاتحادية الاليتية في ظرف العند فقط
 الوجود ما به يتحد المحمول مع الموضوع فيما يطابق ^{لعند}
 والمتحدان شي واحد في ظرف الاتحاد فكيف يتصور ^{التي}
 الذي يستدعيه القاعدة الفرعية التي يستلزمها
 فيها فيما يطابق العند اذ كيف يتصور ثابت وثبت
 له وفرع واصل في مورد الاتحاد الذي هو وجود
 واحد بل الفرعية المصريح بها في القاعدة يخالف
 فرض الاتحاد فانها منضمته للتقليق وهو بلازم
 الغابر المعاند للاتحاد فان اخرج هذا بالكلية ^{علم}
 ان الفرق ثابت بين ما هو مناط تحقق الحمل في الظرف
 الخارج عن ظرف انعقاد العند وهو مناطه في ظرف
 انعقاده فالاول هو كون وجود واحد هو للموضوع
 بالذات للمحمل بالعرض كما في حمل المرضيات على الذات ^{يك}

اوله ايضا بالذات كما في حمل الذاتيات على الموضوع
 التي هي ذاتيات لها او كون وجود واحد هو للموضوع
 بالعرض للمحمل بالذات كما في حمل الذاتيات على ^{ذات} ^{العرض}
 اوله ايضا بالعرض كما في حمل العرضيات بعضها ^{على}
 بعض ^{ببرهان} وانما ان المتبقيات بحسب وانها ^{الذات} ^{العرض}
 مع عزل النظر عن الوجود لا يصدق في شئ منها ^{على}
 منها ولا ينسزع منه اذ كل ما هيته بحسب هذا ^{العرض}
 نفسها بالحمل الاول بعد ان تلاحظ مغايرة ما ولا
 يكون غيرها بذلك الحمل فالانسان حيوان فاطو او ^{ليس}
 بذلك الحمل ولا يكون حيوانا ولا فاطنا فاذن صدق
 بعضها على بعض فيشعر الى امر خارج عن متغيرها ^{العدم}
 به اتحادها وصحة الحمل بينهما وهو منحصر في شئ
 والوجود والعدم لا يصح الاتحاد ضرورة فينحصر في
 الوجود فيختص الحمل بينهما منحصرا في ^{الشيء}

المتعارف الذي مفاده الاتحاد في نحو من الوجوه
 ومن اجل ذلك جعل المعطون من الفلاسفة
 الذاتية والعرضية بحسبه وقالوا ان كان وجود
 الموضوع وجودا بالذات للمحمول فهو بالذات ^{بن}
 ان كان وجودا بالعرض له فهو من العرضيات ^ق
 كل معنى يصدر عن مصدران ووجود هذا المصدر
 يجب ان يكون وجودا بالذات او بالعرض له وكل
 معنيين يصدران عن مصدران واحد يجب ان يكون
 وجود هذا المصدر وجودا لكل واحد منهما
 بالذات او بالعرض او بالتفريق والآن ^{صدر} جواز
 كل معنى يصدر عن كل مصدران يفرض وجودا ^{صدر}
 الفضا ضروري الاستحالة نذكر كسرة نوح حيد
 ومن هذا البرهان يتذكر الالباب العاقل برهان
 ونسمي الآن ان كان على توحيد اصل حيدته الوجود الذي

هو فردا عين الواحد بن منه يستفاد وعليه يفرع
مقاصد عليه من العلم الالهي والفرن الربوبي و
يبدفع الشبهة العويصة المنسوبة الى ابن كونه
وهو ان المعنى الواحد اذا صدق على مصداقين ^{بحسب}
وان يكون وجود كل واحد منهما وجودا للذات المعنى بالذات
او بالعرض او بالتفريق والا لم يكن حمل وصدق
واذن يجب ان يكون في الوجودين اشتراك وجودي
يكونان بحسبه مصداقين له والا فيكون المعنى الواحد
بما هو معنى واحد موجودا بوجودين متباينين وجودين
متباينين بما هو متباينان وجودا له وهذا محال والآن
جواز كون كل وجود وجودا لكل معنى اذ نهايه الا
تباين الوجودات (ولو قال قائل) هذا يخالف صدق
جنس واحد على فصوله المقتضية التباينة بتمامها
فلو تم هذا البرهان للزم عدم تباين تلك الفصول

ذواتها وكان بينهما اشتراك ذاتي في الجنس
 عليها وهذا يخالف ما نفرد في مدارك اعظام
 الفلاسفة المكرمين بل ما عليه الامر في الواقع
 لو كان بين الفصول الأخيرة بما هي فصول أخيرة اشتراك
 الجنس لما كانت فصولا أخيرة بمقام ذواتها بل
 ذواتها والكلام في ذلك البعض عابد فلا ينبغي
 ان ما هو فصل أخير بما هو فصل أخير بمقام ذاته ^{هذا}
 فتح لقائنا في جوابه صدق الفصول المتباعدة على جنس ^{واحد}
 ليس بحسب جود الطبيعة الجنبية بما هي تلك ^{طبيعة}
 وهو درجة من جود النوع منسوب الى تلك الطبيعة
 وكذا صدقه عليها ليس بحسب جود الطبيعة ^{لفصلها}
 وهو ايضا درجة اخرى من وجود النوع منسوبة ^{لها}
 بل صدقها عليه وكذا صدقه عليها انما هو
 الوجود النوعي التام في كل درجة من درجاته ^{بشر}

وهذا الوجود بحسب هذا الاخذ والاعتبار مشترك
 بينهما وبينه كما انه وجود النوع في نفسه ونقول ^{بها}
 كون تلك الفصول متباينة من جميع جهاتها ^{كلها}
 مشهورى بل لها بحسب جوداتها الاشتراك وجود
 به يصح صدق جنس واحد عليها ولكل واحد منها
 امتياز وجودى به يصح صدق مفهومه على ^{افراد}
 وعدم صدقه على افراد فصل اخر متباين ^{الفصول}
 بتمام ذاتها امتا هو بحسب ذاتها الماهوية ومفاد ^{هيها}
 المنزعة لا بحسب حقايقها الوجودية ولنسب ^{الحكم}
 بالتباين بجميع الجهات الى اعظم الفلاسفة هنا
 والحكم بان الاشتراك خلاف ما عليه الواقع طعنا
 فان المشيع هو البرهان عليه التكرار ^{بما}
 اعظم الفلاسفة بان الفصول الاخيرة ^{بما}
 هو منهم بيان ميزان ^{لها} والميزانيون يتكلمون في ^{لها}

يستعملونه في الميزان وهي المفاهيم الخاصة بالمشقة
 عن مرتبة ذوات الاشياء بما هي كذا وتلك المفاهيم
 لبيانها والآن نذكر من الفسار واما الكلام
 الوجود فهو كلام فلسفي لا يناسب مقاصد علم الميزان
 المدون للبنديين من المحصلين فاذن صدق الجواهر
 على انواعها او على فصولها ان كانت لها فصول وحيث
 فوق واحد يلزم اثنان تلك الانواع والافصول
 في نحو من الوجود به يصدق عليها الحيوان بما هو
 وكذا صدق الثام على انواع الحيوان وانواع الشجر
 وصدق الجسم على انواع الشجر ولا انواع التي لها
 تغاير الشجر وصدق الجوهر على الجواهر وصدق
 الممكن على الجواهر والاعراض وصدق الوجود و
 له كما مرادف على الواجب الحق والممكنات يلزم ان
 وجودها مع ان صدق المفاهيم الثابتة يلزم بيانها

في الوجودات وكثرة حقيقته فيها فاذن اصل ^{وجهه}
 الوجود واحد وكثير وكلاهما على الحقيقة بلا ^{سب}
 مجاز ونقول ايضا ترتيب فصل خاص على الطبيعة ^{لحقيقته}
 وانضمامه انما هو لخصوص الاستعداد فيها متوجه الى
 ذلك الفصل بعينه والا لزم التخصيص بلا مختص ^{مع}
 كونها بوجه الاطلاق عن هذا الاستعداد الخاص
 مهيئة لجميع الفصول التي لها اختصاص بها بذاتها
 لا قبل فصل غيرها فلذلك الفصل ايضا جهة
 ذاتية خاصة متوجه اليها خصوص استعداد تلك
 الطبيعة وجهه اخرى ذاتية عامة بنهياتها ^{كل}
 طبيعتها بوجه الاطلاق عن هذا الاستعداد الخاص
 فاذن لكل فصل من فصوله جهة خصوص وعموم
 فنقول ايضا الفصل كالعادة المعينة لطبيعة الجنس
 مهيئة وجوده بما هو وجوده بعينها مهيئة ^{افق}

الجنس فخصم مخصوص هذا الاقتصار حصة معينة
 الجنس كما انه قبل وجود ذلك الفصل الخاص كان
 له وجود قبله كان حصته معينة من طبيعته ^{من}مخصوص
 استعداد له لذلك الفصل واقتضائه لحصة ^{خاصة} خاصة
 من هذا الجنس دون سائر الاجناس بلازم مناسبة ^{ذاتية}
 ثامة له معه بشاركه فيها سائر الفصول اذ حال كل
 واحد منها معه تلك الحال فيقضيها جهة مخصوص
 عموم وهذا القدر من البيان كاف في مقامنا ^{هذا}
 اذ لسط القول في هذا المقصد بخالف المقصود ^{من}
 هذه الوجيزة فلنرجع الى ما كنا بصدد بيانه فنقول
 ذلك الوجود الواحد المنسوب الى الموضوع والحوال
 جهات وحيثيات فمن جهة كونه منسوباً الى الموضوع ⁸
 يكون وجوداً في نفسه له ومن جهة انتسابه الى ^{المحل} المحل
 يكون وجوداً في نفسه له ومن جهة انتسابه اليها ^{يكون}

فانه اتحادهما وهذا الاتحاد الجزوي اذا تصور
 بنفسه يكون جودا في نفسه ايضا ولكن للموضوع
 المحمول معا واذا تصور على انه الاله تعرف حال
 الموضوع مع المحمول وتعرف حال المحمول معه يكون
 نسبة حكمته الاتحادية جزوية ماخوذة الاله تعرف
 حال الموضوع والمحمول فان طابقت تلك النسبة
 الخاصة في طرف الاتحاد خارج هذا الطرف
 هذا اذا كان لتلك النسبة متضا انشراح في ذلك
 الخارج هو الوجود الواحد المنسوب الى الطرفين يكون
 العقد عقدا ايجابيا صادقا والافا ايجابيا كاذبا او
 سلبيا صادقا اذا عبر السلب الثاني هو حصول
 عنوان الموضوع في الذهن وعنوان المحمول فيه وملا
 النسبة الحكمية التي حقيقتهما مفهوم الاتحاد الجزوي
 الا الى عن الاتحاد الوجودي الذي هو نفس الوجود

الذى هو منابه الاتحاد الموضوع والمحمول اذ كما انه
 به الاتحاد بوجه فهو بعينه حقيقته الاتحاد
 وظرف الاتحاد بوجه ثم الحكم بان المحمول ثابت
 للموضوع على نحو الاتحاد وهذا الحكم انما يكون ^{بعد}
 انشراح المعنى المصدري عن الموضوع وقامه به ^{ملاحظة}
 وقام المعنى بالموضوع بصورة على وجه فقد يكون
 القيام اعتباريا كقيام الانتساب به بهذا الانتساب
 اذا حمل عليه عنوان الانتان فانها في مرتبة ذات
 هذا الانتان ولا يغايرها الا بحسب الاعتبار
 قد يكون قياما لا بحسب الاعتبار فقط وهذا
 يتصور على وجهين اولهما القيام الحقيقي الانتساب
 كقيام السواد بهذا الجسم اذا حمل عليه مفهوم السواد
 وثانيهما القيام الانتزاعي كقيام القومية بالسماء
 اذا حمل عليه معنى القوم فاذا من مناط الحمل ^{طلا}

هو اتحاد المحمول مع الموضوع في خارج طرف الاعتقاد
 وملاحظة عنوان الموضوع ومفهوم المحمول واعتباراً ^{لنسبة}
 الحكيم كما وصفناها وإذا انتزع المعنى المصدر ^{عن}
 الموضوع وملاحظة قيامه به ولكن ملاحظة عنوان
 الموضوع ومفهوم المحمول واعتبار النسبة ليس على
 وجه اتفق بل على وجه أنها حاكبة عما يطابقها في
 خارج طرف الاعتقاد الذي هو طرف الاتحاد ^{المفصلة} في الأمور
 حاكبة عن محل هو الوجود الذي هو ما به الاتحاد في طرف
 الاتحاد ولكن كل واحد منها يحكي عنه باعتبار جهة ^{مختص} فيه
 بحكاية هذا الواحد بعينه ولا يمكن حكاية واحد آخر بذلك
 الوجه فباعتبار أنه وجود لعنوان الموضوع يحكي عنه ^{الموضوع}
 لأمزجه أنه وجود له في ذاته فقط والآخر وجود له
 نفسه لا وجود له بحسب كونه موضوعاً بل باعتبار أنه ^{وضع}
 وجبت ليحكي عليه فيصير جزءاً من أجزاء العقد هو هذا ^{جعلته} الاعتبار

وجود رابطي للموضوع وباعتباراته وجود للمحول بحكي عنه
 المحمول لا باعتباراته وجوده في ذاته فقط والآن كان له
 وجودا في نفسه بل باعتبار ان مفهوم المحمول به من شط
 الى الموضوع على نحو الاتحاد فيكون جزءا اخر من العنصر
 هو بهذا الاعتبار وجود رابطي للمحول وباعتباراته
 وجودها بحكي عنه النسبة الحكيمية لا من جهة
 انه وجود لها في نفسها فقط والآن كان وجودا في
 لها بل من جهة انه به ارتباط المحمول بالموضوع ^{نفسه} ^{الموضوع}
 بالمحول فيكون جزءا اخر من العنصر وهو بهذا الاعتبار
 وجود للموضوع والمحمل كليهما فملاحظ ان تلك الجهات
 بحكي تلك المعاني المفصلة في طرف الاتحاد عن
 الوجود الواحد الذي هو ما به الاتحاد في الطرف
 عنه والعقل لا يشكر عن حكايته مفاهيم مفصلة ^{عن}
 وجود واحد مجمل فيها جهات وافعة بل لا يشكر ^{عن}

حكاية مفاهيم مفصلة عن وجود واحد مجمل فيها جمعا
 واقعية بل لا يستكر عن حكاية عنوان كثير عن وجود
 واحد ليست فيها حثيات متعددة مختلفة اذا
 تكن تلك العنوانات متقابلات كعنوانات الاسماء
 الذاتية الحاكبة عن ذاته تعالى البسيطة من جميع
 الجامعة للصفات والكمالات بلا كثرة جهات و
 حثيات فالعقل في طرف الانعقاد بملاحظة تلك
 الجهات الواقعية التي هي في خارج طرف الانعقاد
 بحكم بثبوت المحمول للموضوع بثبوت اتحادها هذا اذا
 لوحظ عنوان المحمول وحكم بثبوت الموضوع فالأمر
 وأما اذا لوحظ قيام المعنى المصدر وحكم بثبوت
 الموضوع فالأمر فيه أهون من ذلك وأوضح ولا
 اذا كان له قيام حقيقي فاحسن تدبير ذلك كله
 حجاب ظاهري لما في ما امر به من انقسام التمام لا

يصح كل واحد منها الحمل بل الصحيح له القيام الاعتبار
 والانضمام فان مصحح الحمل جسيمة هو وحيدان الموضوع
 بوجوده لبدا المحمول سواء كان وحيدانه له في مرتبة
 ذاته كالاول او في مرتبة اخيرة من ذاته كالثاني و
 اما القيام الاشتراعي فلا يصح اذ لا وحيدان للموضوع
 لبدا المحمول في طرفي الانضمام في مرتبة ذاته ولا
 في مرتبة متأخرة عن مرتبة ذاته والا لكان قابلاً
 للاشتراعيات فاما انضمامها وكان للقيام فثما
 لا اقسام فلا يكون لبدا الاشتراعيات ثبوت
 للموضوعات ولا قيام بها فلا يصح قولك القو^{ية}
 ثابتة للثما في الخارج والا لزم صدق العقد
 لا يجازي الرتبة الموجب مع انتهاء الموضوع وهو
 خلاف ما انقش عليه مدارك المحصلين فان
 صدق ونقيضه وهو قولك ليست القو^{ية} ثابتة للثما

في الخارج وهكذا في سائر الإضافات ^{عنه} الاثر
 مع ان الاضاف ببطا عه لكونه نسبة ما ^{لنسبة} و
 لا ينفك وجود المنسوبين بـ لازم وجود حاشيتي
 العشدتين فصرف الاضاف فكما بـ لازم وجود
 الصفة ايضا فالبناء الاثر اعي لا يصح الحمل
 بل يخالفه **كشف نور** فان خطر هذا
 بـالك فكن منذكر الكلمة القدسية
 المروثة من اعظام الفلاسفة المكرمين
 فهي قولهم كل فاعل ففعله مثل طبيعته المطا
 لقوله جيل من قائل قل كل يعمل على شاكلته
 الموافق لقولهم كل حلة في بناء هي حلة ^{نسبة} من
 بذاتها المعاولها بما هو معلول مناسب ^{لذاته}
 لعلته بما هي حلة فان يحكم تلك الكلمة ^{نسبة} القدسية
 المطابقة لكلام الرحمن الحاصلة من قيام

الموصوفين بـ لازم وجود

معلولها ولا كل معلول منها هو

البرهان يكون كل صفة لها موصوف ^{محقق}
 في الاعيان والاذهان انضمامه كانت
 بان يكون لها صورة وجودية براسها لها
 مرتبة في الوجود يناسبها ممازجة عن الصور
 الوجودية التي لموصوفها من اخر عن مرتبة وجود
 كصورة من السواد القائمة بحجم ما وانتر ^{عبء}
 بان لا يكون لها صورة وجودية بنفسها
 كانت بل يكون وجود موصوفها ما خذ امع جهة
 منشأ لانتراعها كالقوة المتزعة عن جسم
 فانها عبارة عن كونه بالمتناس الى جسم اخر
 ورياس من المحيط بعيدا عن المركز فيجب ان يكون
 لها مبد في موصوفها يكون به مقامها به او
 انتراعها عنه والا فيجوز ان يكون كل صفة
 صفة لكل موصوف اذ نهاه الام ^د عدم وجود

مبدأ في الموصوف يكون مناطاً للانضمام وجماعة
 الصفات والموصوفات مشتركة في ذلك ^{لغير} على هذا
 فلا رجحان لبعض دون بعض فاذن كل صفة خاصة
 لموصوف مخصوص بحيث ان يكون في موصوفها
 استنباع خاص وافضلاً مخصوص لها هو المرجح
 والخصم لكونها دون غيرها صفة له دون غيره
 واصل تلك القاعدة الوردية وان كانت موجودة
 في الوجودات اذ الجا عليه وكذا المجهول في فيها
 بالذات عند الواضعين لها ولكن فضيلتها النعيم
 فغير في استنباع كل وجود ذي مهبة لهية
 وكل موصوف لصفته فاذن يكون لكل صفة
 مبدأ في موصوفه وهذا المبدأ لا يجب ان يكون
 في كل صفة وجوداً باوفاً لا يكون بل يكون وجوداً
 من جهة وعدمها من جهة اخرى المبدأ الوجودي

به اتحادهما واذا زاد عليه الذهن اعتباره كاشف
 عن خاطئها الا لتعرف حال كل واحد منهما مفيداً
 الآخر بحسب الظرف الخارج عن العقد يكون مفهوماً
 البا غير مستقل لا يصلح للحكم عليه ولا به ويكون
 نسبه حكيمه فوجود الحكيمه والعقود المتعارفه هو
 بعينه نفس الوجود الذي هو ما به اتحاد الطرفين ^{المستند}
 العقد ليس عدمًا باطلاً بل عدم مضافاً الى موجبه
 فله حظ من الوجود فانه ليس عدم شيء مما باطلاً
 بل عدم شيء عتامة شأنه ان يكون له هذا الشيء ^{فقد}
 البصر وان كان عدم الكثرة لما كان مضافاً الى ^{شيء}
 فله حظ من الوجود فانه ليس عدمًا باطلاً بل عدم ^{شخص}
 البصر عتامة شأنه ان يكون بصيراً بحسب شخصه
 نوعاً ووجهه فاذن يكون لذلك العقد موصوف
 بقبله ويجوز له ان يتلبيس بلكة ذلك العقد ^{صوت}

بذلك لعدم هو عينه ما يصف بملكه عند خرو
 من فوق تلك الملكة وفقدانها أياها إلى فعلتها و
 لها فنت انتزاعه هو ذلك الموصوف مع ملاحظة
 ذلك الفقدان أما إذا كان الصفه ثبوتية محضة
 فثبوتها الموصوفها ليس إلا أمر وجودها محضاً
 عن ثوب عدم وفقدان كيد ثبوت الأسود للجسم
 ليس إلا التواد الفاتش به **والأبيض فليس**
ولشديد وليعلت نقول قال سيدنا ذات ^ظ
 الحكماء المعظمين الأمير محمد باقر الداماد زاد الله ^{لنفسه}
 المعديته الزكية شرفاً وفقدانها في كتابه لم يسمي
 بأقرب المبين عند خفيفه لانضافاً الموضوعات بالاعيان
 ان القوفية لما كانت معدومة في الاخبار لا يصح
 عند خارجي ذلك لا ينافي كون التماثل في
 الاعيان بحيث يصح للعقل الحكماء عن حاله في

الاعيان بالفوقية المنزوعة عنها بحسب ذلك الاعيان
 وهذا ايضا ضرب من ثبوت الصفة للموصوف في ^{حالة} ^{الموصوف}
 بحسب حال الاعيان وان لم يكن من ضرور ثبوت ^{الصفة}
 للموصوف في الاعيان بحسب حال الصفة في الاعيان
 فان الامر من غير متلازمين وليس اذا لم يكن ثبوت
 الصفة للموصوف مما ينزع من حال الصفة في
 الاعيان وجب ان يكون ايضا ليس مما ينزع من ^{حال}
 الموصوف في الاعيان فان المنع حيث لا يوجد ^{الصفة}
 في الاعيان هو الانضمام لانضمامي لا غير فاذا انضاف
 بين السماء والارض والسماء منصفة بالفوقية
 في الاعيان خارجته على ان يكون موضوعها ^{لشئ}
 وبين ليست الفوقية ثابتة للسماء في الاعيان خارج
 على ان يكون موضوعها الفوقية نعم لو صدقت ^{الليست}
 الفوقية ثابتة للسماء في الخارج على ان يكون ^{موضوعها}

القومية خارجية وذميمة مطلقاً لزم ان يكذب بها
 السماء في الارض في الخارج خارجية لان اضافة
 بالقومية في الخارج وثبوت القومية في الايمان
 انما يتحقق في الذهن بحسب حال السماء في الوجود ^{لعمري}
 وذلك لا يضر في الاضافة الخارجية فما لم يتحقق
 في الازمان ولم يوجد ثبوتها للسماء في الازمان
 بحسب جود السماء في الايمان لم يصدق الحكم باضافة
 السماء بالقومية اضافة خارجية الاضافة ^{ليس} العينية
 الاعلى ضربين انضمامي وبغير عنه بثبوت الصفة للمو
 في الايمان كثبوت البياض للجسم استزاعي وبغير عنه
 بثبوت الصفة للموصوف بحسب الايمان كثبوت القو
 والعمى للسماء وزيد وهو انما يكون في الذهن لكن ^{الحكم}
 عنه ومطابق الحكم انما هو وجود الموصوف في الايمان
 فالخارج في الاول طرف الثبوت ووطائه وفي الثاني جهة

الانضمام مطابقه وما به اسما وبنائه والمرجع الى
 الخارج طرف تحقق الموصوف من حيث هو موصوف
 على ذلك بفاس حال الانضافات بحسب انحاء الوجود
 هذا منفرع عن التحقيق ومنودع ستر الحكمة
 واما ما ينبغي رهن من مناخر المقلد لا ينفع المشايقة
 من الفرق بين كون الخارج طرف نفس النسبة كالا
 والبيوت وغيرها وبين كون الخارج طرف ثبوت
 النسبة وكذا حال الذهن فاما المصير اليه الى ما
 عليك واما بحجه لا نؤول الى مدرجة هذا كلامه قدس
 الله نفسه وهو صريح في ان الفوقية وما ينشأ عنها
 لها وجود بل انما هي انتزاعية صرفه والوجود ليس
 ما ينصف بها من الموضوعات هذا تايد قوي لكلام
 الشائل فانه سليم لعدم وجدان الموضوع لمبدأ في
 طرف الانضاف لا في مرتبة ذاته ولا في مرتبة مآثره

ومع عدم ذلك الوجدان كيف يقع الحمل والالزام حمل
 كل مفهوم على كل موضوع اذ نهاية الامر عدم ذلك
 الوجدان مع انه قد سيق بصدق تصحيح حمل الانشراح^ع
 ودفع شبهته وبرهانه المأخذ مما فرده فكيف هذا
 فنقول كلامه ببيان يؤل الى ما حققناه من وجدان المو^{ضو}
 لبادئ المحولات فان قوله بحسب حال الموضوع يمكن
 تاويله الى وجدان الموضوع لمبدأ المحول على النحو الذي
 فررناه وان كان ما فررناه انما ينصح على ما هو الحق
 من اصالة الوجود وهو لا يقول به في الاشياء ذوات^ة
 المقنيات اذ وجدان الموضوع لمبدأ المحول على اصالة^{لهما}
 ليس له معنى محصل فان الوجدان من الوجود واذا وجد
 في الاعيان ينحصر الامر فيه في مفهومه الانشراح^ن على
 الوجدان ينحصر الامر في ذلك يقتصر الى بيان مفصل^{لا}
 هذه الوجودية فلنكتفي بهذا الجمل واما الفرق^{بين}

كون الخارج ظرفاً لنفس النسبة وكونه ظرفاً لوجود
 فهو كلام صنادير من محذوفين ومحذوف وهو واحد
 التفسيرات التي ذكرها للمعقولات الثانية و
 الامور الاعتبارية فان المعقولات الثانية هي
 المعاني التي ينزع من معقولات اولى ولا يكون
 لها وجود بحالها بل يكون وجودها بعينه وجود
 تلك المعقولات لكن لا على الاطلاق بل ينصرف
 من الذهن واعتبار منه فيكون معقولات من
 تلك المعقولات ينصرف واعتبارها فالفوقية
 هي كون جسم قائماً مضافاً الى جسم اخر فربما من الخط
 بعيداً من المركز وهذا مما ينصوّر له الذهن بعد
 وضع جسم موجود مع قياسه الى جسم اخر ولا
 على صفته كذا فهذا المفهوم اذا عرضه العقل
 الخارج بحكمه بانه لا يقبل وجوداً بحالها فانه

لوجود امر آخر منصف بصفته ^{بسطه} ما وملحوظ على
 حالهما واما التلويح الاعداد فان اخذت ^{بسطه} سلوتا
 محصلة فلا وجوها في خارج العقد بهذا الاخذ
 الاعتبار فانها على هذا الوجه ملحوظة على ^{لتي} نحو
 والادوية والالبة انما يكون بحسب اعتبار ^{هن} الذ
 وعمله كما انه لا يحكم العمل عليها بالوجوه ^{هن} في الذ
 ولا يكونها معقولة اذا لاله بما هي الاله لا يحكم
 عليها ولا بها وان اخذت اعدام ملكات فلها
 وجود لكن وجودها ليس الا وجود موضوعاتها
 فانها عبارة عن فقد شيء بحسب وجوده ^{بكون} لشيء آخر
 للشيء الآخر شأن في لوجدانه شخصا او نوعا او ^{حنا}
 فخصفه ^{شخص} معنى العسي الثابت لوضوعه هو فقدان
 من شأنه باحد هذه الوجوه وحذف البصر ^{للشخص}
 ان عبر عنه لا بحسب بثوته لوضوعه بعد البصر ^{من} عتاً

شأنه ان يكون نصيرا وهذا الفقدان لا يقبل وجودا
 بحاله فان المفاهيم السلبية لا ينزع من الحثيات
 الوجودية بالذات والا لانقلب تلك الحثيات الى
 الحثيات العدمية او تلك المفاهيم الى المفاهيم^{التي}
 بل ينزع من الحثيات العدمية بما هي عدمية ضد
 البصر هو وجود ينقص وجود الموضوع وهو نفس هذا
 الموضوع لوجود للبصر لا عند البصر الثائم بوجوده^ع بالموضوع
 والا لكان هذا الوجود اعني بالذات موضوعا عموما
 بالعرض فان له مرتبة متأخرة عن مرتبة وجوده^{في الوجود} موضوعا
 كتاب الصفات الانضمامية مثل البياض فانه لما كان له
 وجود متأخر عن مرتبة وجود موضوعه كان موضوعه^{ابيض}
 بالعرض وينتدعي ابيض بالذات اذا لا يبيض بالعرض لا يعقل
 بعد تضع ابيض بالذات بل كل ما بالعرض لا يعقل الا بعد
 وضع ما بالذات والا يبيض بالذات ما يكون مصداقا

بذاته لعنوان الابيض بمعنى الواحد للبياض والواحد للبياض
 في مرتبة ذاته ^{هو} ما هو في البياض بذاته والبياض ^{صا}
 عليه بنفسه والبياض الصادق هو الابيض بعينه اذا
 اخذ على نحو قصد ^{في} على موضوعه وهذا النحو ^{هو} اخذ
 لا بشرط من صدقه على موضوعه من صدقه على فرد
 فموضوع البياض ابيض بالعرض والبياض ابيض بالذات
 فلا فرق بين العرض والعرض الا بحسب نحوين من الاخذ
 الاعتبار اعتباره بشرط لا من صدقه على موضوعه
 فيكون عرضا واعتباره لا بشرط من صدقه فيكون ^{صا}
 اذ لا يعمل ما بالذات وما بالعرض الا في معنى واحد ^{له}
 فردان لا معنيين مختلفين بالذات ولو يجب البياض ^ط
 والتركيب لكل واحد منها فرد يختر به فلا تركيب في
 معنى الابيض لكان صدقه على البياض من فاشتمل ^ط
 معانيها لتابط وانما اختلافها في التركيب والبناء ^ط

في معانيها و كان وجود العشي القائم بموضوعه
 اعني بالذات كما انه عشي بالذات فصدق الاعشي عليه
 صدق الذاتي مع ان في مفهومه اعتبارا لسان الانشا
 بملكته وهذا الشأن لا يكون لوجوده القائم بموضوعه
 بل يكون لوجود موضوعه فيكون مفهومه معقولا
 بالقياس الى امر خارج عنه والمعقول ملك لا يكون
 ذاتيا وهذا خرون للفرق واما النسب الاضافات
 كانت نسبة حكمته فهي بما هي الاله الاحكم عليها ولا
 بها وظرف تحققها الذهن على انه ظرف لوجودها ولا
 يتسلسل بنفسها بل بالاعتبار فيقطع بانقطاعه لا
 هي الاله هي نفس مفهوم اتحادها شيئين على انه مفهوم
 مستقل وهي على الاول يحكي عن الوجود الذي هو ما
 به اتحادهما على انه نفس ربط كل واحد منهما بالآخر
 على الثاني يحكي عنه على انه وجود في نفسه لها من
 جهتها

في الخارج هو الوجود والخارج طرف نفس الوجود
 لا الوجود، اذا اعتبر وجوده زائدا عليه وظرف وجوده
 ايضا اذا لم يعتبر له وجود زائدا كما هو مستفاد من الشواهد
 والمنفرد في مزارك المحصلين من المشايخ فان الوجود
 عندهم له فردا حقيقته هي موجودة بذواتها
 مجعولة بانفسها وان كانت غيرها فهي ليست
 واضافات لما هيئات الاشياء بعضها الى بعض
 ليس لها في مرتبة ذاتها بما هي ما هيئات الازدواج
 وذا ثباتها بل انما هي نسب واضافات لوجودها
 والنسبة بين وجودين ان كانت لها وجود مجعولة
 يحصل لوجودها نسبة الى واحد من الوجودين في
 الى الاخر فيسلسل الامور ولا ينقطع بانقطاع
 اذا السلسل المنقطع به هو ما يسلسل احاده يسلسل
 الاعتبار فيكون كل اعتبار موجبا لوجود واحد

من احاده غير ما يوجب اعتبارا اخر فاذا ^{تسلسل} ^{نقطعت}
 مطابقة لاحاد الاعتبار فاذا انقطع الاعتبار ^{بوضع}
 احادها واما الاحاد المتسلسلة بذواتها ولو
 اقل وفرض واحد كوضع شيء معلول لشيء هو معلول
 ايضا وهكذا وفرض امكان جميع العلل فلا ينقطع
 بانقطاع الاعتبار بل يتسلسل الى ما لا نهاية له ^{اذا}
 لم يكن لها وجود مجتاهدا فهي موجودة بنفس وجود ^{منها}
 بل هي نفس وجود الطرفين فانها كما علمت من عوارض
 الوجود فان لم يكن وجود كل واحد من الطرفين ^{منسوبا}
 الى الاخر بذاته لمكان له واسطة في كونه منسوبا ^{اليه}
 وتلك الواسطة لا تكون مهتة اخرى لها علمت ^{ولا}
 مهتة النسبة ايضا لانها بذاتها ليست الاقنفا
 بالاولى ^{لحلا} لا تكون منسوبا الى شيء بالحمل ^{عينا} الشايع ^{عينا}
 الوجود بالعرض اذ ليس لها وجود مجتاهدا ولا عدما ^{من}

الایعدام فان العدم بما هو عدم ليس الا عدما ولا
 يعبر عنه بشئ الا باعتبار وجوده بالعرض فان
 تلك الواسطة وجودا خروا الكلام فيه عايد ولا
 يتسلسل بل ينقطع الاقترار الى الواسطة وينتهي
 وجوده هو منسوب اليه بذاته والمنسوب بذاته جهة
 ذاته بعينها جهة النسبة **فلخص تخلص**
 خلاصة القول وكلمة الفصل ان المعاني الاعيان
 الغير المتصلة اما معان ثبوتية واما معان عدمية
 والمعان الثبوتية اما ثابتة اضافات او غيرها و
 المعان العدمية اعدام امور ولها حظ من الوجود
 لا بما هي اعدام فان العدم بما هو عدم رفع الوجود
 فهو رفع بثبوت لا بثبوت رفع ومن جهة انها صفات
 قائمة بموضوعات لها اذ لا قيام لها بها لما عكس
 معنى بل لانها تابعة للوجودات **فما**

من لوازمها ولو بنو سطر ما هيئات تابعه لذلك
 الوجودات كالامكان الماهوي المفترس بضر
 الطرفين سائر المعاني العدمية التي هي لوازم
 الماهيات فلا وجود لها بحالها بل الوجود
 لهية اخرى يتفرع منه ويمر اليها بضرب من
 التبعية ونحو من الاستنباع ولا يتفرع من مرتبة
 الوجود لأجزاء ولا كلابل من مرتبة متأخرة عنه
 لا باعتبار جهة فائضة به كما علت بل بملا
 وملاحظة امر اخر هو فائد له فانبثاقها ^{منها}
 من العمل بعد وضع معقولا ^{منها} اول فهي معقولة
 ثابته لا يكون مجذاتها وجود هو لها اولا
 بالذات بل انما الوجود لما هيئات اخرى ^{منها}
 ويسرى اليها بنحو من المسرور وطور من السريان
 فالخارج طرف لا بنفسها لا لوجوداتها اذ ليس لها

وجودات بحذاتها والمعان الثبوتية سواء كانت
 نسبا واضافات وغيرها مرجعها وجودات ^{شأ}
 موضوعات ولا يتم ضرب من الاعتبارات ونحو من ^{الضمان}
 ونصرف من الذهب ينزع مغايتها من تلك
 الوجودات والخارج ظرف انفس الوجودات ^{اذ}
 لا وجود للوجود كل ذلك انما يتصح بعد وضع ^{كون}
 الوجود اصيلا وبيتين لك استنباط
 ومن هنا يستبين ان المورد من الفلاسفة
 في تفسير المقولات الثابتة من انها معان ^{لله}
 وفي رجة ثابتة من العقل والاعتقادى ^{مر}
 في الخارج معناه لا يعتادى بها وجود في الخارج
 هو انها يجب انهما مع كونها في درجة ثابتة من
 العقل سواء كان مرجعها وجودات لاشياء اخرى ^{هو}
 موضوعات ولا في العقل كالمعارى الثبوتية منها

او بمبر وجودات اشياء اليها لانها لا قبل وجود
 براسها اذ لا يلحق بها وجود كك مثل المعاني ^{مست} العذبة
 منها وكذا يسبين معنى قولهم في تفسيرها ان الخار
 ظرف لانفسها لا لوجوداتها لما علمت انها امامها
 عدمية انفسها تابعه لوجودات اشياء اخرى
 مرجعها وجودات اشياء غيرها وكذا معنى قولهم من
 المعقول الثاني ما لا يفعل الا عارضا لمعقول اخر
 انه لا يقتصر في صحته الى تقدير عارضا بان يكون
 مرادهم ما لا يفعل عارضا الا عارضا لمعقول اخر
 كما في بعض المسفورات الكلامية يتوهم انها يمكن ان
 يفعل الا عارضا اذ يبين لك من رضا عيب البيان
 لا يفعل الا عارضا واما امكان يفعل مفهوم الكل
 ومفهوه العلة اصاله قائما هو لا جل انما وامثالها
 المعاني المشقة ليست معقولات ثابتة بما هي ^{مشقة}

بل إنما هي حكاية لمعقولات أولية مثله على
 معقولات ثانوية فمفهوه العلة لا يكون معقولا
 ثابتا بل العلية ومن أجل ذلك ترى المحقق الطوسي
 قدس سره القيد وسي يعتبر في انخراجه عنها بالعلم
 المصدريه كالموضوعية والنحوية والعلية والمعلولة
 لست أقول ان المعاني المصدريه بأسرها معقولات
 ثابتة بل المعقول الثاني منها ماله الاوصاف التي
 يتبينها مفهوم الوجود والمعاني المصدريه التي هي
 من عوارض حقيقته وحقيقته بعينها حقيقته كالتعليم
 والقدره والارادة وما ينشأ عنها ليست من المعقولات
 الثابتة فان الوجود اصل كل شيء وهو ما يجازي به
 لكل ماله ما يجازي به به بفقره كل ماله بفقره
 في الاعيان اذ في الازدهان به محض كل محسوس ^{بمعنى}
 كل معقول وهو الذي يكون صرافه مفقودا عن ماله

بغنا بطله من الاعماد والمهتبات والصور والصور
الامكانات واجبا بذاته ولذاته فهو باحصله ^{حقيقته}
مستتم على كل شيء ومفهومة منتزعة عنه بذاته
سائر المفاهيم المحدودة باعدام وفقداناته ^{بنتزعه}
في مرتبة احبيرة مرتبة اصله الذي هو منشأ
لاستزاع مفهومة فان اصله مستند على ^ج محد
ومن حدوده ينتزع المهتبات المعقولات الاولى
لذلك كانت المهتبات من عوارض حقيقته ^{المعقول} سبيل
الثاني هو الوجود بمعنى الوجودية بمعنى كون ^{الشيء}
موجودا فانه بهذا المعنى له اوصاف المعقول الثاني
التي سبقت ذكرها وكذا العلم لا يكون معقولا ^{سببا}
وكذا القدرة بل العالمية والسادرة فافهم ذلك
واحسن تدبيره وهو ^{ذلك} ابانتر ولعلك
تقول ان كان هذا هكذا فكون مفهوم الوجود ^{من} المنتزعا

عن اصل حقيقته وكذا المناهيات التي تنزع منه
حدوده الوجوبية والعدمية وسائر المفاهيم
الثبوتية المنزعة عنه كعوارض الخطاب والوجودية
التأريفة في جميع الوجودات كالعلم والقدرة وما
مضاهيها والمتزعة عن حدوده الوجودية كالمعاني
الثبوتية للمناهيات الغير الماخوذة مع مبدأ حفظ
الشروط لأكلها من ذاتياته او ذاتيات مراتبه و
فان المتوفى بين الذاتي والعرضي في كتاب ابي اغو
ليس الا باستزاع المفهوم من مرتبة الذات ونزاع
عن مرتبة احبته منها مع ان الوفاق ثابت من الحكم
العامين باصالة الوجود على ان هذه كلها من العجائب
لحقيقته وحدود حقيقته كما ان الوفاق ثابت
في الوجود وهو ارضيه على ذلك من الزاعمين باصالة
المناهيات لكن لا يتوجه اليه الشبهة في بعض هذه

الامور فان بعضها ذاتيات لها وبعضها عرضيات
 لها بحيثيات تفيد به مناصرة عزذ وانها واما
 في انشراح مفهوم الوجود عنها وصدق مفهوم
 الوجود عليها فالشبهة موجهة اليها ايضا
 فان الاول منشزع من مرتبة ذاتها والثاني صان
 عليها كذا لا فرد للوجود على هذا الاصل يكون
 حيثية تفيد به لا انشراح او الصدق فاذا كان
 انشراح الوجود منها وصدق الوجود عليها بعينه
 انشراح الذاتيات عن الذوات الماهوية وصدقها
 بعينه صدقها حيث ان صدق الحمل ومطابق الحكم
 في كلا الموضوعين ليس الا نفس ذات الموضوع فان
 الوجود على تلك الطريقة ليس حقيقته ^{مفهوما} الا نفس
 لا امر اخر يعتبر مع الموضوع وينتم اليه بحسب طرف
 الخليل والتفصيل وتجدد في طرف الواقع وحال

الايمان يكون كاجل ذات مناه لا ينزع مفهوم
 الوجود بحسب مفهوم الوجود بحسب مرتبة خاز
 عن مرتبة ذات الموضوع ولصدق مفهوم الوجود
 عليها كلك فاذن ليس في نظرت الواضع وحاشا للايمان
 الا ما هو نفس الحقيقة ثم العقل بغيره من التحليل
 ينزع منها مفهوم الوجود ويصفها به ويحمل
 عليها مفهوم الوجود ويحكم عليها به على ان
 مصدرها في الحمل مطابق الحكم هو نفسها بحسب ذلك
 الظاهر لا امر زائد عليها يقوم بها قياما ^{حقيقيا}
 في نفسها لا يميل واخاذا بما في النظر الخارج ^{منه}
 فيتم التحليل فان لا ينزع مصدر الوجود على ^{المرتبة}
 وان ينزع الوجود عنها الا الى نفسها في الان ^{عنا}
 نفسا ما هو بما من ذواتها قيام شي عليها او
 انما انما الى شي او سلب شي عنها وهذا ^{معناه}

سبيل حمل ذاتيات الاشياء عليها فان خطر هذا
 بنا لك فاعلم ان الفرق بين الذاتي والعرضي على
 مصطلح ابن اغوجي ليس مجرد انتزاع المفهوم من مرتبة
 ذات الموضوع وعدم انتزاعه من مرتبة ذاته بل
 يعتبر مع ذلك كون المفهوم المتزاع وما ينتزع منه
 من نسخ واحد فمفهوم الحيوان المتزاع من مرتبة ذات
 الانسان الى لا يجرد عنه متزاع من مرتبة ذاته بل
 لهذا ولان كل واحد منهما من نسخ المفاهيم لهما
 ومفهوم الوجود على القول باله^ن حقيقته حقيقته وان
 انتزع من مرتبة حقيقته وكذا صدق مفهوم الوجود^{الموجود}
 عليها بحسب تلك المرتبة لكن حقيقته ليست^{من}
 نسخ المفاهيم فليس ولا واحد منهما بذاتي لهما على
 مصطلح ابن اغوجي بل انما هما ذاتيان لهما على مصطلح
 كتاب البرهان وكذلك الكلام في غيرهما من الامور^{التي}

ذكرتها فليس سبيل انتزاع الوجود عنها ولا
 حمل الوجود عليها سبيل انتزاع الوجود عنها
 الذاتيات من الذوات وسنة حملها عليها واما
 على القولين باصالة المهيات فالشبهة لا تخلو
 عن غلق وعقوص وافضى ما يمكن ان يقوله احد في
 الافتراء على هذه الطريقة ان ما ينتزع منه
 مفهوم الوجود ومصدرا وحمل الوجود انما هو ^{نفس}
 المهية لا مع عزل النظر عن كل ما يغايرها ولا مع
 اعتبار حيثية اخرى خارجة عنها انضمامه كما
 او انتزاعه كما في العوارض التي هي غير الوجود بل
 مع ملاحظة صدورها بنفس ذاتها من الجماع ^{لهم}
 وتلك المحيثة خارجة عن المحكوم عليه مأخوذة
 على هيئ التوحييف لا التقييد بخلاف حمل الذاتيات
 فان ذات الموضوع فيما الشغل بنفسها في كنهها ^{مهدا}

للحمل ومطابقاً للحكم مع عزل النظر عن آية حيث كانت
 وأما حمل الوجود فنصدقه بقرينة الموضوع لكن
 لا من حيث هي بل باعتبار غلق حمل الجاعل ^{هنا} الغيوة
 فان جدليل عليه من ضرر او برهان او شاهد
 رتب آثار المهية عليها فلم من ذلك ان ^{لعمد} معياراً
 وسصدان الحمل ومطابقاً للحكم معقول فيكم العمل بجملة
 الحمل لست اقول ان ترتيب الآثار ايضا داخل في مصدق
 الحمل كما ظنته بعض جملة المتأخرين فان ترتيب الآثار
 متأخر عن مرتبة الوجود بقرينة صدق مفهوم ^{الوجود} الموضوع
 معينا الحمل الذي هو مصداقه في الواقع وحقا ^{عليك} لا
 مرتبة متقدمة على مرتبة ترتيب الآثار وجملة ^{القول}
 وفصل الخطاب ان المهية ما لم تكن صادرة عن
 الجاعل لم يحمل عليها شيء ذاتيا كان او عرضيا فان كان
 صادرة صدقت عليها الذاتيات لكن لا من جهة

كونها صادرة بل على مجرد التوحيث لا التوحيث
 صدور عليها الوجود من جهة كونها صادرة
 بسببه لأحتمل فظفته الحمل في الوجود كما يجان
 ستة الحمل في ما بر العرضيات بخالف ستة
 الحمل في الذاتيات انصافها هذا ما يناسب هذا القول
 ونقول - فرض كون الماهية مصداقا للحمل
 بلا حتمية يقينية بل لازم كون مفهوم الوجود
 ذاتيا لكل ماهية موجودة لا انحادها مستحاضا
 من مرتبة ذاتها وفرض كونها محمولة بذاتها
 بل لازم كون مفهوم المحمول انصافا ذاتيا لكل ماهية
 محمولة وهذا كما ترى وصدرها عن الجاحل ليس
 حتمية يقينية لكونها موجودة حيث فرضت
 خارجة عن المحكوم عليه ولو فرضت داخلية لم تكن
 الماهية فظ مصداقا للحمل الموجود وقد بينا

مصداقاً له فقط ثم ثالث الحبيبة الخارجية لو كان
 من نسخ الماهيات فحالها حالها فحتاج إلى حبيته
 خارجية والكلام فيها كما يد فلا تكون من نسخها ولا
 من نسخ العدم ضرورة فتكون أمراً ثالثاً هو محمول بذاته
 فهو موجود بذاته والآخر لا يكون من نسخ الماهية أو
 العدم لا أمراً ثالثاً وقد فرض أنه أمر ثالث في الموجب
 بذاته نفس الوجود وكذا المحمول بذاته نفس الحمل
 المصدّق بذاته لكل شئ هو نفس مبدئه فاذن
 تلك الحبيبة الخارجية نفس الحمل والوجود فتكون
 المنهية محمولة وموجودة بالعرض وقد فرضت محمولة
 بذاتها وموجودة بنفسها ثم هذا المحمول بذاته مبدئ
 مفهوم المحمول لأنه نفس الحمل ومبدئ مفهوم الموجب
 لأنه نفس الوجود والعبرة في صدق المشق الحائز
 المبدئ مع ذات الموضوع وإلزامه به فيما انشأه أو

انضمامها او اعتبارها بما عاينت فيما مضى فيكون ذلك
 الحقيقة داخلية في المحكوم عليه بالوجود وقد
 فرضت خارجة ويحصل من ذلك ان الوجود محمول
 بذاته موجود بنفسه والمنهية تابعة لها منها ثم
 الحيل على هذه الطريقة من مقولة الفعل فان
 كبحض الافعال وافعالها على المنعول بعد تقرر كونه
 الضرب من الضارب على المضروب فيكون غلطه ^{لمنهية} با
 بعد تقررهما فنقول بتقررهما المقدم على فعل الحيل
 اما تقرر وجودي وتقرر ما هو في حفظ فان كان تقرر
 وجودي والتقرر الوجودي يلزم التقرر الماهوي
 فهو في تقررهما الوجودي الماهوي كليهما مستقنة
 على الخاغل فلم يكن حمل الوجود عليها موقفا على ^{وقفا}
 من الخاغل فلم يكن فرق بين حملها وحمل الذات
 عليها بل يكون وجوده بذاته مع عزاله عن الحيل

للعلانية ايضا فهي موجودة بالضرورة الازلية
 كما انها موجودة بالضرورة الذاتية فهي واجبة
 بذاتها وقد فرضت ممكنة بذاتها والا كان نفرا
 ما هو تبا ونصير يتعلل الجمل وجوده فلم تكن مجعولة
 بذاتها ومنفردة بنفسها من الجاعل بل نفرتها
 المناهوى ذلك ونفرتها الوجودى لا حوى به رفع
 الاغراض عن ذلك ليس مذهب من يقول بمجولة
 المهيئات بل هو مذهب من يقول بشيئها اذ لا
 وانفكالك الثبوت عن الوجود نقول ليس المهيئة
 على ذلك مجعولة بجعل بسيط بل هناك مجعولة
 اياه والمجعولة هو انفسه والمجعولة اياه حيث يمكنه
 من الجاعل هي كونها بحيث ينشزع منها مفهوم الوجود
 وتلك الحقيقة لم تكن عديمًا ضرورة ولا مهيئة اخرى
 اذ الكلام فيها غايد بل اياها انشا بخلاف المهيئة الواحد

يغلق الجمل به بذاته فتقرر به ذاتا وجودا فهو
 مجعول بذاته وكذا موجود بنفسه والمهبة ^{بها} ثابته
 له فيها اذ لو كان في مرتبة مجعولة التي هي مرتبة ذاتا
 خالصة عن الوجود لم يكن امرا ثالثا فهو اما ^{هسته} تاما
 او عدم وقد فرض انه امر ثالث ثم اذا بنى الامر ^{على}
 كون المهبة مجعولة بذاتها بقررها المتاهوي ^{فذا}
 وذاتياتها بجعل الجاعل فلا يصح الصروق بكون جمل
 الذاتيات عليها توفيقا وجمل الموجود عليها
 توفيقا بل كل واحد منهما توفيقا وما قاله ^{سفر} لفلان
 من ان الذات لا يعلل وان سلب الشيء عن نفسه و
 سلب في نفسه عنه محال فحجب بثبوت الشيء بثبوت
 ذاتياته له بلا حجة تعينية معناه ان يثبت
 بثبوت الذات بعد وضع الذات لا يعلل بحجته لانه ^{غير}
 معلل بحجته تعينية هي علة نفس ذات الموضوع ^{ايضا}

انفاس فاما يماض فاستبان من نضائهم

نلت البينات ان البناء على اصالة المعية بل اذ

انهدام نفسه وانها لا يجوز ان يكون مصداقا لصد

محول وان كان من ذاتها ^{ايضا} ولا يمكن قيام صفة بها

انزعها عنها الا بعد وضع وجودها مقدما

عليها فيقر به ذاتها اولاً ثم لو ازمها ان كانت ^{ليسطة}

او فصلها ثم جنبها ثم نفسها ثم لو ازمها ان كانت

مركبة فالقول بان من ضرور ثبوت الصفة

للموصوف في الاعيان ثبوتها له بحال الموصوف

مع انكار اصل الوجود في الالات باذوات المهيأ

فضية لفظية خالية عن القضية العقلية

واما النسخ الذي نسب الى مقلد اتباع المشايخ في

الفرق بين كون الخارج ^{نقطة} ظرفاً لنفس النسبة كالا

والثبوت وغيرهما وبين كون ^{الخارج} ظرفاً لثبوت النسبة

فليس على ما ينبغي فان هؤلاء المغلدين ان كانوا متوا
 لمتساينين في اصل الوجود كما وصفناه فذلك منهم
 كلام قوي فان النسبة كما علمت مرجعها الوجود
 الخارج ظرف لنفس الوجود وان لم يكن موافقين
 لهم فكلامهم لفظ بحث لا حقيقة له فان الخارج
 هو الوجود حقيقة وحيث فرض ان لا اصل له
 فكيف يتصور كون الخارج ظرفا لنفس شيء اولي
 تشا جروشا نزع وللفلاسفة في هذا
 الموضع مشا جرتان (المشا جرت الاولى) ان الوجود
 الرباطي بالمعنى الذي سبق هل يخالف الوجود المحملي
 نوعا او يوافقه وان كان يخالفه وفاقا لصد
 احاطم الفلاسفة قال في الاسفار الاربعه وقد
 اختلفوا في كونه غير الوجود المحملي ثم تحققت في
 البسطة والحق هو الاول في الاول والثاني في الثاني

وبعد ذلك قال والاتفاق النوعي في طبيعة الوجود مطلقا
 عندنا لا ينافي المخالف النوعي في معانيها الذاتية
 ومفهوماتها الاشتراعية كما سيوضح لك ^{ايضا} مزيدا
 على ان الحق ان الاتفاق بينهما في مجرد اللفظ ثم ما اريد
 من كلامه وقد يخطر ان فيه اضطرابا فاصدره ^{بدل}
 على ان مراده من الوجود الربط والحمول ^{مفهوم} مفهوما
 وذيله على ان مراده من الوجود الحمول ^{فان} حقيقة فان
 مفهومه لبركات ونقول - هذا المختل ليس من ^{جليل}
 النظر في كلامه ويرتفع ما بين النظر فيه فان احنا
 هذا الشا جر على ما راينا لم يذكر واموضع الخلال
 مشروحا، ثم بنا خالبا عن الاحتمال فبشرح ^{الاحتمال}
 على صور اولها ان يكون الشا جر في مفهوم الوجود
 الربط والحمول ثانيا ان يكون في حقيقة ثانيا
 ان يكون في مفهوم الاول وحقيقة الثاني ^{ان} رابعا

يكون في عكس ذلك والمحتمل في جميعها الاختلاف في
 الصورة الأولى يكون مفهوم الوجود الرابطة اتحاد
 جزوتها التي يحكي عتاه يتحد المحول والموضوع وقد
 هذا مشروحا ومفهوما الوجود المحمول هو مفهوم
 الشارح في جميع الموجودات وبغير عنه بالغاوية
 هي والاشتراك الذاتي بينهما غير معقول وأول
 فابل تلك المخالفة بخالف الاتحاد والوجود في
 حقيقة الوجود نوعا وبنا فيه اذ مصداق كل واحد
 منهما وحقيقة هو منحور من الوجود لقلنا في الجوا
 الاتفاق النوعي للموجودات في حقيقة الوجود
 بنا في الاختلاف لذاتي في المفاهيم المنزعة عنها
 بحسب حدودها ومراتبها وبنائها كما ان الوجود
 الوجود الرابطة ينزع عن حد خاص لها والمحمول
 عن نفسها كما ان مفهومها ثان مستل في ^{بصيرة}

خارج عن المقولات ويصدق على كل واحد منها ^{بمعناها}
وغبرها اذ يصدق على الحق ^{الاول} واجل حلاله ومفهوه
الاول غير مستقل في النص ^{ومندرج تحت} مقولة
الاضافة وهي تقابل سائر المقولات ^{فما} بحسب اصل
الوجود وحيثية ^{متممة} ان ^{فان} الثاني يحكي عن نفس
تلك الحيثية والاول يحكي عن نحو من الوجود ^{الذي}
هو مرتبة من مراتب سائرنا ^{ولكنها} من حيث مفهوم
مختلفان ^{فان} انا على ان موضع الكلام وموضع البحث هو
الاعتقاد التوقيفي ^{الا} بخلاف في اصل حيثية الوجود
اعتقاد في امر خارج لا يكون ^{شيئاً} من هذين المفهومين
ذاتاً ^{اولاً} ولا عرضياً فانها بذاتها لا بدخل في ذهن ^{الذي}
فلا يكون كليهما والكل حينئذ ^{لا} يرفع الجنس
او يرفع النوع وانما بدخل فيه بعنوان يحكي عنها ^{التي}
الحكاية عنها هو مفهوم الوجوه المحمولى ^{وفا} مراد فائدة ^{ومسألة}

وللكل اختلاف في الوجود مع مفهوم الوجود الرباطي والاختلاف
 في جملة من العرضيات كالمفهوم والعنوان والامر
 البقي وما يضاف إليها اتحاد في جامع بعيد عن اشتراك
 معنوي في لفظ الوجود لذات المفهوم من حيثها
 القابل بالاشتراك النوعي فيها اذ العبرة في الاشتراك
 المعنوي بجامع قريب موارد اطلاق اللفظ من حيث
 انها موارد اطلاق فلا يعمها وعبرها فاذن يكون
 الاشتراك لها في محدد اللفظ حسب اعتقاد القائل
 بالاختلاف لذاتي فيها وفي الصنوع الثانية يكون
 الوجود الرباطي حاداً من الوجود والوجود المحمولى ^{والمفصل} ^{صل}
 حقيقته وهو شبه الجنس كما ان الاشتراك في ذات
 لفصل المهيئات مع جنسها غير معقول والا لوقع
 في عرض الجنس فيكون مبنياً له كل الاشتراك فيه كحد
 خاص من الوجود مع حقيقته والا لكانت تلك الحقيقة

التي تقابل جميع مراتبها تقابل الاطلاق والتحديد
 محدودة وصارت من جملة المراتب التي وردت على
 ان حد الوجود فناء والفقير عدم في نفسه ولا ^{شئ} ^{الشيء}
 ذاتي بين العلم والوجود والحد بمعنى ضلته وجود
 خاصة لتتبع فناء مخصوصا او بمعنى التركيب ^{فعلية}
 خاصة وفناء مخصوص تابع لها يشبه النوع فباسا
 الى اصل حقيقته الوجود وهي بالقياس اليه ^{لشيء}
 الجنس وكما ان الاشتراك في ذاتي للنوع مع الجنس في
 المنهيات والالو في الجنس في جملة الانواع وينزل
 من مقام اطلاقه ولا بشرطية وعمومية بالنسبة
 الى الفصول والانواع بل هو مقام ^{جهة} اشتراك النوع مع
 الانواع كلك حد الوجود باي معنى من المعنيين لا
 يشارك اصل حقيقته في ذاته والالكانت اصل
 الحقيقة من جملة المراتب بل هو من مقام جهة ^{شئ} ^{الشيء}

المراتب من جهة فعليتها وكل منها من هذه الجهة
 مرتبة من مراتب سرانها ودرجة من درجات ظهورها
 والوجود الرابطة اذا نظرنا فيه بهذا النظر رجع الى الوجود
 المحمول واتخذ معه اذ كل درجة من درجات حقيقة
 الوجود متحد معها بل هو نفسها بوجه من الاعيان
 فاعبرنا اياها الى الانبساط وخلاصة القول ان حقيقة
 الوجود السرابطي اذا لوحظت بوجه ينزع منها غنى
 الوجود رجع الى الوجود المحمول واذا لوحظت بوجه
 ينزع منها الاتحاد الجزوي الى المأخوذ لعرف
 حال الموضوع مع المحمول فقد لوحظت فيه فقد
 والفقد هو العدم بعينه وهو لا يشارك الوجود في
 ذاتي وكذا الفعلية التي تتبعه وقد علمت هذا
 ونفي الاشتراك الذاتي بلازم نفي الاشتراك العر
 اذا الاشتراك فيه يتوقف على الاشتراك في الذات

والأصْدَقُ المفهوم الواحد على الأمور المتباينة
 من كل جهة أو من جهة أنها متباينة ويلزم من ذلك
 انقلاب جهة التباين إلى جهة الاتحاد وهو
 ترى فقدان إطلاق الوجود على حقيقة الوجود
 الربط وحقيقة الوجود المحو ليس إلا بشراك
 في مجرد اللفظ وفي الصورة الثالثة والرابعة يكون
 أحدهما من نسخ المفاهيم والمناهيات والآخر من نسخ
 الوجود والمفهوم منه ومن نسخ العدم ولا يعقل ^{شراك}
 بين نسخ المفهوم بما هو مفهوماً مع نسخ الوجود بما هو
 نسخ الوجود ولا مع نسخ العدم بما هو نسخ العدم
 وإن كانت المفاهيم والمناهيات سواء كانت معقولات
 أولى أو ثابته موجودة بالوجود وحكم عليها ^{حكما}
 بالعرض وتدخل من جهة ذلك في باب الوجود
 نظامه من جهة أحكامه كما أن الوجود يدخل في باب

المصنفات من جهة احكامها وذلك اتحاد فضيلة كل
 مذهب من حيث يصدر حكم كل واحد منهما على الآخر بلا
 شوب بخوذة في الاستنا المصطلح في البياض اللغوية
 والالفاظ وان كان مع شوب بخوذة بحسب مصطلح
 العقلية الفلسفية وهذا القدر من الدخول لأجل
 الاتحاد لا يلزم الاشتراك في ذاته **وفايد**
وحسب آخر قال بعض البارعين من المشائين
 نور الله مضجعه في غيليق له على شوارق الالهام
 مستدلا على ذلك المطلب كلاما بهذه العبارة والحق
 انه لا يوجد بينهما معنى مشترك ذاتي ولا عرضي لان
 وجوده ليسلزم كون النسبة من حيث انها نسبة
 موضوعية له وهو انقلاب النسبة الى طرف النسبة
 وهو محال شتم ما اردناه من كلامه الشريف ولعل
 احدهما شريف بوجه الوجه الاول انه بظاهره

على ان النسبة الآتية مطلقا بشرطها ^{المعاني} التي

ولا عسر مع شيء من الاشياء فان وجوده بلازم انظار

الغيبه الى طرف الغيبه والمعنى ان باطلا ما هو

المعنى الغر الألي وثلا ما ملأه من الهدى والسر

بلاغ كلامه عليه بيان ولا برهان فتوجه اليه المنع

نحو القدر المشترك كقوله إذا ما الموضوع في الجاد

كذا قيام مبدأ المحمول بها أو انقراضه عنها بحجته، لا

بلاؤه فعملته الحمل بل لما كان الوضع والحمل بغير ظف

الاعتقاد وظرف الاعتقاد هو الذهن كائنات فعلية

الحمل مشروطة بإمكان حصول مبدأ الجمول في الذهن

لا بشرط البقييل الجميل واذا لم يكن لم يتحقق جميل فعلا

لا فناء في حقيقة الوجود كما ان الاشياء الماهوية

لها هوبات في الخارج مشتركة في حبيضة الوجوه الخا

وَلَا يَجْعَلُ حِمْلُ بَيْنِ أَحَدٍ مِنْ تِلْكَ الْهُوَاتِ وَيَسْئَلُهَا إِذَا

ليس يمكن تحقق تلك الحقيقة ذهنا إذا كانت جسيمة
 ذاتها كما أن الذهنية عين الوجود الذهني فتكون كل
 واحد منها في موطن الآخر بلازم انقلا ب ذاته بل
 حصول مبدأ المحرل ايضا غير كاف في فعليته بل
 وان يحصل في الذهن فعلا على وجه اللاشروطية
 كما ان مهية الانسان موجودة في افرادها ويمكن
 حصولها في الذهن ولا يتحقق حمل مجرد ذلك بينها
 وبين افرادها بل الحصول ^{بالفعل} في الذهن ايضا لا يكفي فيها
 بل يجب ان يحصل على وجه الاستقلال فان المعاني
 الالائية ومفاهيم الادوات قد تحصل في الذهن بما
 كانت فعلا ولا يتحقق حمل بينها وبين غيرها بل لا يمكن
 لانها بما هي كك غير صالحة للحملية بل صلاحية ^{المحرل}
 ايضا غير كافية بل يجب ان يكون الموضوع ايضا صالحا
 للموضوعية بعدا مكان حصوله وفعلية ^{سواء} حصوله

الذهن خلاصته القول ان وجود الفقد والمشتبه
بين الوجود الرابط والمحوى انما يلازم انضواء
الى طرف النسبة اذا كان موجبا لكون النسبة مما
نسبة موضوعه له بالفصل وهذا غير بين ولا
بل المبين خلافا له الوجه الثاني انه لو تم ما ذكر
لما جاز ان يخفى قدر مشترك بين النسب الجزئية
التي هي الالات وادوات ولا بد منها وبين غيرها
مع ان تلك النسب مشتركة في مفهومها النسبة الجزئية
الالاتية ومشاركة مع جميع الالات والادوات
في كونها الالات وادوات بل مع جميع المفاهيم
ومع جملة الموجودات حال وجودها في ذهن
في الموجودية ومع كل الممكنات في الممكنية بل مع
العدد ومات حال عدمها في العددية بحكم
الفصل المطابق لما عليه الاخر في نفسه وان لم يكن

للمعدونات واثبات وافعية وهذه المفاهيم
 ذاتيات لها بأسرها وأما عرضيات لها كالت
 بالنظرين الوجه الثالث لو كانت تلك الملازم
 المدعاة صحيحة لما انعقد عند محسوسات ^{سلي} انجابي أو
 اذا انعقاد المحصورات بتوقف على عقد وضع ^{عقد}
 حمل وعنوان الموضوع في عقد الوضع قدر مشترك
 بين افراده وملحوظ معها بنسبة تقيدية كما ان عنوان
 المحمول ايضا في العقود الانجابية الصادقة قدر مشترك
 بينهما في الواقع وفي مطلق العقود الانجابية يجب اخذ
 العاقد واعتباره وملحوظ معها بنسبة نامية خبرية
 وعلى ما ذكر سبيلنا من استلزام اعتبار عقد الوضع في
 الموضوع لعقد يحمل فيه واعتبار النسبة التقيدية
 فيه لا اعتبار نسبة نامية خبرية بما هي نسبة نامية
 خبرية اي مفصلة واعتبارها كالت وعقد الحمل ^{منع}

اعبار نسبة نامة خبرية في عقد الحمل ^{لفضيتها} فان
بما هي فضية وكذا موضوعها بما هي موضوعها
لا يصلح للموضوعية لمحول من المحولات في ظرف
انفقاد تلك الفضية بما هي فضية اي ملحوظة
مفصلة وان صلح لها لا بما هي فضية اي ملحوظة
مجملة وكذا موضوعها لا بما هو موضوعها
في خارج ظرف انفقادها ولو قال فاشل ما اراد
ذلك التبارع المذال له الجليل باستلزام ^{لفقد} وجود
المشرك للحمل استلزامه لفعلية الحمل بل اراد
استلزامه لصلاحية ومجبر الصلاحية كاف في لزوم
الانقلا ^{في جوابه} بقلت او كان مراده ذلك لما امكن الحكم
بنفي ^{بني} القدر المشترك فان هذا الحكم وارد على مضاف
مفهوم الوجود الرابطي وتلك المصاديق الغير المجددة
ان كانت انفسها ملحوظة على التفصيل وموضوع الحكم

فمع الاعتناء من ان الانسان بها هو الانسان لا يمكنه
 ملاحظة الامور الغير المحدودة كالتلزم انقلاب
 النسبة الى طرف النسبة وان لم تكن كالتلزم بل ان
 ملحوظة على الاحتمال ومحكوما عليها بالثبوت ذلك
 المفهوم ويكونه موضوعا للحكم بحيث ليس منه
 الحكم على مصاديقه فيكون ذلك المفهوم ملحوظا
 على وجه كلي فيكون قدرا مشتركا صالحا للحمل
 ويكون الملك المصاديق صالحا للوضعية اذ
 كل كلى محمول بالطبع وكل جزئي موضوع بالطبع و
 ايضا
 ذلك المفهوم اذا كان موضوعا للحكم فيفقد الوضع
 باعتباريه وعقد الوضع يلزم صحة عقد الحمل
 بين عنوان الموضوع ومصاديقه ليس منه الحكم
 اجمالا اليها بالفعل وتفصيلا بقوة فريضة من
 الفعل باخذ صغرى سهولة الحصول موضوعها من

عنوان الموضوع ومحمولها تفسر بهذا العنوان ^{ان} كل
 قضية بلازم صحة اخذ عكسها وان كان كاذبا و
 اذا صحت صلاحية المحولة ^{لذلك} لذل^لك انه فهو ^{قضية} الموضوع
 لصا فيه ^{لزم} انقلاب بل ^{بغير} ايضا لو لم يكن ^{الوجه}
 الربطي موضوعا للحكم بل منعكنا ^له ونظيره ^{حده}
 بنامل قليل وخلاصته القول ان ذلك الجمل
 البارد ^{المشأله} ان اراد باستلزام الحمل ^{لفعل} الحمل
 او بالقوة ولكن بنظر تفصيل يتوجه الى كلامه
 كلامه المتع ولزوم ما قلناه وان اراد منه ^{حده} صلاحية
 الحمل بنظر اجمال ^{فهو} مسلم ومقبول ^{الكن} لزم
 انقلاب النسبة الى طرف النسبة غير مقبول
 ملاحظة الشيء بوجهه انما هي ملاحظة ^{حقيقة} الوجه
 واصالة وملاحظة ذي الوجه ^{بغير} بين
 هذا ان المعاني الالهية اذا لوحظت ^{حقيقة}

اصالة فهي معاني حرفية واذا لوحظت بوجوه كلية
 حاكية عنها فهي معاني اهمية **مرفايد**
اخرى **جسام** **مرفايد** قال وحيد عصرنا **مرفايد**
 دهرنا الحكيم القارف المثاله لغتد، الله بغيرانه
 رفع قدس في علياد رجاء جنانه في غلبته
 هذا الموضع من الاسماء الاربعة على قول صنفا
 الجليل قدس ستم على ان الحق ان الاقنان بينهما
 مجرد اللفظ كلاما بهذا العبارة اذ لو كان الاقنان
 في معنى اخر يحمل عليه فليزما الاقنان لعل مراد
 الله لما كان بينهما غايبة التباعد كما ان يكون
 كالمشرك اللفظي كما ستر نظيره في الصفات لهية بالو
 والا كان خلاف الحق الذي عندنا واشاد الله
 ادبنا بقوله في معانيها الذاتية واضمحنا غير
 كنه وهو قدس ستم قدس في هذا السقران

الانشراحات والاضافات واعدام المكان ^{منا}
 خطوط من الوجود وقال بهذا يدفع عار عظيم ^{عن}
 اسكتنا في بحثهم عن المعقولات الثابتة والاعمال ^{التي}
 النسبية مع انشأهم البحث عن الاعيان ^{الموجودة}
 فهو يقول بوجود الروابط والاضافات بين النسبية
 وان لم يوجد بين الطرفين والنسبية والاستقلال
 كيف ولو لم تكن موجودة بهذا النحو لم يكن فرق بين
 الفضايا الصافة والكاذبة كما لا يتحقق بل ولو لم يكن هذا
 الوجود الرابط في الذهن يكفي اذ الوجود ^{سيف}
 واحد ان كان ذهنيًا وخارجيًا او في غايه الشدة
 ونهاية الضعف والاولى ان يتركز كلامه في ^{الف}
 المفهومين بما هما مفهومان وبما هما ^{الاشياء}
 لذين الوجود بين الرابط والمحور ^{التي} ان الوجود ^{بين}
 اتحاد بينهما انما به الامتنان في الوجود ^{بين}

الاثنان فهو وجود آخر بخلاف النسبة يلحق الوجود
 الثاني للبياض بعد تمامته فانك لا تصدق
 لاثبات عينة البياض من مثله وانه من الطبائع
 الموجود في العين فتعقد عقدا هلبا لبطا
 بعد ما فرغت من ذلك فتصدق لان له وجودا
 رابطا للعاج مثلا يلحق البياض بالبحر المذكور
 او يلحق وجود حليم العاج وهذا الاحتكاك نادرة
 بالبحر و نادرة بالموضوع انما هو بالاعتبار ثم ما
 اردنا نقله من كلامه الشريف وعلمنا بالثا^{مل}
 فيه بعد تذكرنا اسلفنا لك معتكفا في مجد
 الانصاف مخرقا عن طريق الاعتشاف وهما
 شديدا فديوهما مكان ارجاع النزاع الى مجرد
 اللفظ اذ يمكن لاحد ان يقول مر قال بالاختلاف
 النوع بينهما يريد بالوجود المحولي مصداقه بالوجود

الرابطة مفهومه الذي هو من المفاهيم الانشائية
 ومن قال بالانفصال بينهما يريد بالاول ايضا فهو
 اذ هما من نسخ واحد هو المفهوم الانشائي وهذا
 الاختلاف لا ينافي الانفصال النوعي في حقيقة الوجود
 فان الانفصال في الحقيقة لا ينافي اختلاف جزئ
 منها للمفهوم المنزوع من جهة اخرى منه وهذا
 ارجاع بعيد فانه ارجاع للانفصال الذاتي النوعي
 الى الانفصال في عرض عام وقد سبق ان المفهوم
 الوجود المحوري اختلاف ذاتي مع مفهوم الوجود الشرطي
 ولو وجد مثل هذا التوجيه في البيانات ووسع ^{النطاق}
 في العبارات بان يحمل النوع على العرض العام لا يمكن
 ارجاع حمل المشاجرات بل كلها الى مجرد اللفظ
المشاجرة الثانية ^{التي} **الثانية** في ان الوجود
 الشرايطي بالمعنى السابق ذكره هل ينحصر في اهل البيت

البسيطة او ينحصر في المركبة منها فان اراد المتخصصون
 بالوجود الرابطي فهو الاتحاد الجزوي لا بالهليان
 البسيطة الفضا بالخاصة منها في ظرف لا يتعاقب
 فالقول انه محتو منها ايضا فان النسبة الحكيمه هذا
 المعنى محتو في كل حكم بسيط او مركب لا فرق بينهما
 تلك الوجهه بل الفرق فيما يطابق الحكم فيها فان مطاب
 الحكم في البسيط ثبوت الموضوع بنفس ذات المحمول
 فيكون المحمول بنفس ثبوت الموضوع وفي المركبات ثبوت
 المحمول للموضوع فيكون للموضوع ذات اخرى وكذا
 المحمول ويكون الثاني ثابتا للاول بثبوت واحد لهما
 يتعلق بكل واحد منهما بالذات او بكل واحد بالعرض
 او بالتفريق فيكون في مطابق البسيط شيء وجود
 في نفسه وفي مطابق المركبات شيء شيء وجود
 لهما هو بعينه وجود الشيء الثاني الشيء الاول و

نسبة الباطن الى ذلك بالباطن الحق ^{من} اقتربا بظاهرها
 فهي بباطن بالنسبة الى المركبات ^{فما} للحق امور ثلاث
 بظاهرها ولذلك يمتنع فرق آخر بينها وهو ان ^{لنفسه}
 الحكيم في الباطن يحكي عما هو مبدأ المحول ^{المركبات} في
 عن امر اخر وان ارادوا بها ما بباطن ^{لنفسه} النسبة ^{الحكمة}
 والقضاة فالحق اختصاصه بالمركبات فان ما به ^{أراد}
 المحول مع الموضوع هو نفس مبدأ المحول في الباطن ^{بط}
 وفي المركبات امر اخر هو الوجود ^{صفتها} المتعلق بها كما
 وان ارادوا المعرفون الاول والمنكرون الثاني فلا
 نزاع بينهم الا في مجرد اللفظ هذا في نظر الاحمال ^{صدر}
 اعظام انفسهم حجة في موضع المشاجرة الثاني
 اذ صرح بالنفي في كلامه الذي نقلناه ولتعم ما ^{مثل}
 اذا قالت حذام فصدفوها فان القول ما قالت ^م
 ظلمة ^{بط} وانما ^{ال} وتلك تقول الحق ^{ال} الوجود

بالجمهورية

بالحصص اذا لا اختصاص له بكون الوجود ذا فرد
 اذا العبر في لزوم الدور والفلسل بالانضاف
 لا يكون الصفة غنية ^{ظرف} منعمة الى الموصوف في
 الانضاف ادلا بافرصد الشئ قيامها بموصوفها ^{كل}
 بل قد يكون قيامها به ^{ظرف} فاما ما استراعتا كما مضى بل
 ورد الاشكال على اعتبارية الوجود اسهل والجواب
 عنه اشكل فانه لو كان اسبلا لكان محمدا مع المهية
 نحو امتزاج الاتحاد فلا ينحصر الاتحاد ^{لشئ} الا بعد تحليل
 فلا تغاير بينهما الا في ظرف لفق العمالة لحالة
 ومعنى الانضاف مناطه هو شئ شيء ^{هذا} وهذا
 لا ينصو في خارج ظرف التحليل ^{فنه} نحو الاتحاد واتما
 قلها انضاف به لكونه لنفسه التي بها هي موجودة
 الاعيان التي هي خارج ظرف التحليل والاعتبار
 مقدمه على ذلك المفهوم بالاتحاده بغير من الوجود

الحسبي فلا يلزمه وجوده ولا تسلسل وأما لو كان اعتباراً
 فلا اتحاد له مع المهيبة في العين إذ ليس فيها سوى
 المستحق بالمهيبة ولكنه ينزع عنها آثارها ^{بحسب} أو
 تعليلته ويجعل عليها فيكون صفاتها ومناطاً ^{لها}
 عنها ومصادمها عليها ومصادقاً لضافتها بغير الـ
 نفس بقرتها بذاتها أو يجعل علها ما جعلها بسيطاً ^{فهي}
 في اتني طرف كانت وتفرقت وأقبحا كان أو اعتباراً
 يكون لها كون مصدر اعتباري فالذود والتسلسل
 ولا يؤهم أن المحصر امور اعتبارية فيقطع اتحاد
 التسلسل بانقطاع الاعتبار إذ يجري الكلام في انضمام
 المهيبة بالوجود في الاعيان فيجب تقدمها عليه ^{مع}
 عزل النظر عن الاعتبار بل المعبر فلو انقطعت الانظمة ^{من}
 الاعيان فلم تكن المهيبة موجودة فيها وهذا آخر ^{من} الف
 وذكر التسلسل إنما هو في جعل من النظر وأما ^{فإن} دفعه

منحصر في الدور بل الدور ايضا كذا فان الوجود ^{المطلوب}
 على تلك الطريقة مفهوماً كلياً وحدهً ^{مد} وحداً ^{مد} غير ^{مد}
 فلا ينكر ربل كلما فرضته ثابتاً فاذا نظرت اليه ^{هو}
 وانما ينحصر ^{هو} ينحصر بالاضافة الى المهيئات ^{المنصبة}
 وكل واحد منها ايضا وحدتها كوحدها ^{مد} فابله
 للتكرار فليست ^{مد} الخصوصية ^{مد} الحاصلة بتلك الاضافات
 الا وحدها كوحدها الطرفين ^{مد} اذ لا يختلف النسبة ^{مد}
 دوز اختلاف شيء من طرفيها فاذن لو تقدمت ^{مد} المهيئة
 بوجودها على وجودها لم يلزم ^{مد} ودوجب المعنى ^{لمصطلح}
 المتعارف بل ذلك تقدم الشيء على نفسه ابتداءً ^{مد} من
 دون استلزامه ^{مد} ورله فان الدور ^{مد} والمصطلح ^{مد} هو ^{مد}
 شيء على شيء ^{مد} اخر بحيث يستلزم ^{مد} توقف الشيء ^{مد} على نفسه
 المتلازم ^{مد} لتقدمه عليها كوقوف ^{مد} آ على ب على ^{مد} الا كذا
 آ على نفسه ابتداءً ومن ذلك يستدلون ^{مد} في ابطاله ^{مد}

مسئلنا التوفيق الشيء على نفسه الملازم للتقدم ^{عليها}
 وخلاصه القول ان مدار اللزوم في الشرطية ^{انما}
 هو حمل الوجود على المهية وانضافها به ولا
 يتفصح هذا بكون اثر الخا على الذات بذات هو ^{هو}
 ولا بكونه المهية ولا بكونه انضافها به على
 خلافهم في مسألة الحمل ولا بكون المهية ^{متفرقة}
 بذاتها والوجود اعتباريا ولا بعكس ذلك ^{على}
 خلافهم في مسألة التفرقة الماثية على ^{التي}
 حال من هذه منصفة بالوجود ويقال عليها
 انها موحودة ومبنى السؤال على توهم اختصار
 الانضاف بالصفات الانضمامية وكون الوجود ^{على}
 اصالة من تلك الصفات وهذا جواب نفى
 اما الجواب الحلي فنقول الوجود اذا بنى على ^{لله}
 كان مصداقا يحمل الوجود عليه ^{حاشية} وبذاته ^{بلا}

تفيد به تعبير منه من جهة كونه مصداقا
لحملة وان احتاج بعض الوجودات في ذلك الى
حيثية تعابلية خارجية عن صدق الحمل بما
صدق الحمل ليشترط بها ذات الموضوع التي فرد
الوجود فحمل عليها مفهوم المحمول الذي هو معنى
الوجود بلا اعتبار حيثية اخرى معها في كونها
مصداقا له فان المهمات التي توجد بها فانها لا
عليها في ذاتها معنى الوجود بل ليست هي ذاتها
ذاتها وذاتها فان صدق الوجود عليها انما هو
مرتبة اخيرة من مرتبة ذاتها هي مرتبة من
الواقع وثلاث المرتبة الواقعة لانكون جهة من
العدم اذ العدم لا يكون معه لصدق الوجود ولا
من نسخ المهمة اذ الكلام يعود اليها فتكون جهة
اخرى تقابل المهمة والعدم وهو المقصود من الوجود

فاذن الوجود وجود بذاته والمهبة موجود
 به فقولنا الوجود الموصوف بهذه الصفة
 يجب ان يتحد مع المهبة عيناً اتحاداً بالذات مع
 ما بالعرض فيصدق عليها عنوان الوجود صدقاً
 واحداً فيكون احدهما موضوعاً بالذات و
 الاخر بالعرض لا صدق فيكون كل واحد منهما
 مصداقاً له بجماله فيكون موضوعاً بالذات
 فيلزم من الفرض في الاعيان شي واحد
 جثمان من سنخين سنخ الوجود وسنخ المهبة
 والاول موجود بالذات والثاني موجود بالعرض
 وهذا قريب من الاوليات بعد تحقيق المراد من
 المهبة والمقصود من الوجود ولما لا استبانة
 نقول لو لم يكن للوجود فرد في الواقع خارج عن
 المعاني والمضاهات فاما ان ينزع مفهومه عن مرتبة

ذات المصلحة فيكون صدق مفهوم الوجود عليها
 بحسب امر هو ذاتها او داخل في ذاتها فيكون اعتبار
 الوجود فيها الذي هو مبدأ صدق الوجود كما
 الانسان في الانسان والحيوانية فيه فيكون
 صدق الوجود عليها من قبل صدق الذاتي
 بمعنى ما ليس بخارج فيكون مناط صدق عليها
 مقام المبدأ بها فاما اعتبارا وهذا خرون
 للفرض فان المفروض مهية لها ذاتي سوى مفهوم
 الوجود كالانسان اما ان ينزع عن مرتبة ذاتية
 من مرتبة ذاتها وتلك المرتبة لها مقام بالمهية
 البتة ليصح الحمل فاما ان يقوم بها فاما ان ترا
 واما ان يقوم بها فاما انضمامها وحليتها
 من هذين فلكل المرتبة المنزع منها ان كانت
 لخص منه فكون تلك الحصة قائمة بالمهية ^{حصة}

عن مفهومها فمحتاج الى امر به بقوميتها يكون مصدرا
 لمفهوم الفاتحة بالذات صدقا شاعرا ولا يصح
 المقام ان ذلك فانه ايضا كانت كسائر المعاني لا يكون
 مصدرا لمفهوم الفاتحة بالذات صدقا شاعرا بل هو
 نفس مفهوم المقام حلا او كبا بعد اعتبار معناه
 ما يكون هناك امر هو قائم بالذات بالمهية خارج
 عن نسخ المفاهيم في ذاته وكذا عن العدم فان العدم
 المطلق ليس له مرتبة في الواقع لا باعتبار الاضاهة
 والتعلق بالاشياء واضته فلا يكون قائما بالذات
 بل امر خارج عنه فيكون من نسخ الوجود اي مصدرا
 لمفهوم الوجود بالذات مع كونه خارجا في ذاته
 نسخ ذلك المفهوم ما لا يعقل شيء خارج عن ذلك
 ونقول ايضا لو لم يكن مصدرا لهذا المفهوم بالذات
 وفي مرتبة ذاته مع كونه موجودا لكان ^{في} الوجود

عليه بحسب مرتبة متأخرة عن ذاته هي مرتبة قيام
 مبدأ مفهوم الوجود والكلام في مقام هذا المبدأ
 به هو الكلام في مقام المبدأ المفروض الأول وهكذا
 فحيث ان يكون في الواقع امر هو مصداق لمفهوم
 الوجود بالذات ومصداق كل مشتق بالذات هو
 نفس المبدأ فهو مصداق الوجود بالذات فلولو
 فرد في العين كالحصص التي اعتبروها وهذا
 هو القول بأصالة الوجود بالمعنى الأول وهو كونه
 ذا فرد بحسب الواقع ومتكثرا بتكثُر الموضوعات
 فبالا لاسر نعم ان افراده منحصرة في الحصص التي تعتبرها
 المتعبرين فتقوت هذا الفرد من الوجوه الذي
 وصفناه بانه مصداق لعنى الوجود بالذات طاردا
 لحد المنهية بالذات فانه يفيضه بالذات وليس
 شأن المنهية ذلك وانما جعل اذا جعلها فخر جعلها

بما ابطال في مقامه ومع عزل النظر عن بطلانه
لزم خرق الفرض اتمام جهة عند انتهاء الامر الى
توثيقه به المهية فلا يكون موجودا ما فرض موجودا
او من جهة انتهاء التسلسل لا انحصار ما بين جاحض
المهية والوجود فلا يكون ما فرض متسلسلا
لا الى نهاية ما فرض كك واما من جهة استلزامه
لوجود لا يكون كلا ولا جزء او لا صفة ولا موصوفا
اذ فقام جميع الوجودات بالمهية او مقام المهية
او دخول جميعها بالمهية او دخول المهية في جميعها
بحيث لا يخرج شيء منها عن الاحصاء بسلزم وجودها
غير قائم بالمهية او غير معر وضرتها او غير داخل فيها
او غير داخلية فيه المهية والالم يكن جميعا ما فرضنا
جميعا واما الخامس والسادس فلما علمت ان المهية لا
يكون لها مقام بالذات بل بالوجود وكان لا يكون

مقام الصفة الآية فلو كانت صفة الموصوف ^{أو}
 موصوفا لصفة بنفس الوجود الذي فرض أنه ^{بعضا}
 قائم بهذا الموصوف أو مقام لتلك الصفة ^{لم يكن}
 هناك صفتان بل صفة واحدة ^{موصوفان} قائمة بموصوف واحد
 أو موصوف هو مقام لصفتين أن لم يكن صفة ^{أو}
 موصوفة به بل لوجود آخر يعود الكلام اليه ^{شبه}
 ما تقدم وأما السابع فهو وإن كان ملزما لما هو ^{مفصو}
 من هذا البيان من الآثار وليكنه بط من جهة غير ^{أو}
 الوجود فيه نا بعاللهية في التفرد فالمراد من ^{التفرد}
 المتبوع أن كان تفرقا ^{وجود} بما فقد علمت فيما مضى أن ^{التفرد}
 الثابت للوجود موجد بذاته طارد للعدم بنفسه ^و
 المهيته ليست بتلك الحالة والصفة وإن كان ^{تفرقا}
 ما هو باق لم يكن اعتبارا مغايرا لاعتبار ذات ^{لهية}
 وذاتها تقدم تفرقا ^{معنى} على تفرقا الوجود لغيره

محصل الآن ذاتياتها وانها مقدمة عليه
 فان كانت ذاتها مقدمة عليه بنفسها فتكون
 ذاتها بعينها هذا المهور وهذا خرق للفرق وان كانت
 مقدمة بحسب مرتبة متأخرة فان كانت تلك المرتبة
 فهي اخرى يعود اليه الزد يد و يلزمنا لزم على
 السؤال اول منه وبحاج الى اعتبار مهية اخرى على
 السؤال الثاني منه وهكذا وان كانت جودا فمع هذا ^{نظير}
 عن كونه مقدمة بحسب المقر الوجود وهو خرق للفرق
 نقول — ان كان هذا الوجود هو الوجود المخصوص من ^{اولا}
 لزم تقدمها على وجودها بنفس هذا الوجود وان
 كان غيره فيعود الكلام اليه وهكذا فان رجعت
 من المتأخرات الى مرتبة من التقديمات لزم الذو
 والالزم التسلسل ومع عجز النظر عن كونه محالا فالسؤال
 بان في تقدم المهية على جميع احادها الغير المتناهية ^{وهكذا}

فيحقول أسل غير متناهية ولا تقف في حد
 تلهية التقدّم ولا يكون السؤال فيه بحال فاذن
 تقدم نظر المهية على الوجود لا محصل له فالوجود ^{مستند}
 عليها في التفرّد وهو مفترق بالذات وفي مرتبة ذاته
 والا يحتاج الى مرتبة متأخرة ويعود الكلام اليها
 كونه مفترقاً بذاته لا يلزم كون هذا المفهوم في
 مرتبة ذاته فان هذا لازم اذا كان المصدر بالذات
 والمفهوم الصانع عليه كلاهما من سنخ المفهوم وفرد ^{الوجود}
 ليس من سنخه فلا يحق في مرتبة ذاته الاحتمالية ^{لغير}
 التي هي عين الوجود وهذا هو القول باصالة الوجود
 بالمعنى الثاني ^{قال} بما لا يكون له ذافر ومثلاً متكرراً ^{في} الموضوعات
 تابعاً لها في التفرّد فاذن قد استبان كون الثامن من
 الاحتمالات خطأ وهو ان الوجود موجود بذاته ^{مستقر}
 بنفسه متحد مع المهية في الاحتمال المهية ^{في} تادونه

الوجودية والنفسية وسائر أحكامه وعوارضه التي
 له بالذات بلزومها على الاحتمال الاول خلافها
 حفظه افاظم الفلاسفة بالبراهين القوية من
 كون الوجود ذاتيا على الماهية بمعنى انه ليس عنها
 لاجزاء لها وعلى الاحتمال الثالث خلافها نفرد في هذا
 الالهي من بساطة كل هوية وجودية ولنا برهانها
 عليه حررناه في بعض المسرات وهو ان الوجود ليس يجوز
 ان يتحمل الالبعاض لانه موجود بذاته وسائر الاشياء
 المخالفة له في سنجها وبخوضها موجود به فلو
 الى ابعاض لما حلت تلك الالبعاض عن كونها كلها
 او عدما او مهية غير بالنفرد فان كان جميعها او
 منها عدما او مهية لا يصدق على المجموع الذي هو
 انه موجود بذاته بقول مطلق بل يصدق عليه
 باطلاق ذاته وبالنظر الى جميع اقسامه طاردا للوجود

عليه بحسب مرتبة متأخرة عن ذاته هي مرتبة مقابلة
 مبدأ مفهوم الوجود والكلام في مقام هذا المبدأ
 به هو الكلام في مقام المبدأ المفروض ولا وهكذا
 فحيث ان يكون في الواقع امر هو مصداق لمفهوم
 الوجود بالذات ومصداق كل مشتق بالذات هو
 نفس المبدأ فهو مصداق الوجود بالذات فللوجود
 فرد في العين كالحصص التي اعتبروها وهذا
 هو القول باصالة الوجود بالمعنى الاول وهو كونه
 ذا فرد بحسب الواقع ومتكثرا ابتكارا للموضوعات
 فبالا لاسن نعم ان افراده منحصرة في الحصص التي تعتبرها
 المعبرون فقول هذا الفرد من الوجوه الذي
 وصفناه بانه مصداق لمعنى الموجب بالذات طاردا
 لعدا المنهية بالذات فانه يعيظه بالذات وليس
 شأن المنهية ذلات وانما جعل اذ جعلها فخر جعلها

الماهوية لا يكفي في طردهما للعدم بالذات بل
 وان يجعلها بحيث يطرد العدم وثلث الخبيثة
 هي الوجود فاذن ذلك الفرد موجود بالذات
 طاردا للعدم بذاته فتقول ما يكون هذا ما
 يكون غير المهيبة في الخارج اى الخارج عن
 الاعتبار والتحليل اذ لو لم يكن كك لم يبق
 من ان يكون جزء من المهيبة او المهيبة جزئها
 او يكون غارضا لها فاما بها قيام الصفة ^{الاقضية} نقضها
 لوصفها او المهيبة غارضة له كك او يكونا
 صفتين لوصوف واحد او موصوفين بصفة
 واحدة او يكون غارضا لها متحد معها تابعا
 في التفرع او المهيبة غارضة له كك وهذه
 كلها فاسد سوى الاخيرة الذي هو مطلوبنا ^{اقاما}
 الاول والثاني والثالث والرابع فذاستلزامها ^{كون}

كون المهيبة حاصلة الوجود قبل وجود نفسها فان
 حصول الجزء بما هو جزء قبل حصول الكل بما هو ^{كل}
 وجود الصفة بعد وجود الموصوف في ظرف ^{الشيء}
 وهذا الوجود المتقدم في اعتبار الجزء وبقية او
 الموصوفة ان كان عين الوجود الذي هو وجود
 الكل او الصفة لزم تقدم الشيء على نفسه ونكر
 وجود شيء واحد بعينه وان كان غيره فالمفروض ^{وجود}
 المهيبة لا يخلو مما ذكر من الاحتمالات فيعود الكلام
 اليه وهكذا فان كان في شيء من المراتب ^{متأخرة}
 مرتبة عين مرتبة من المراتب المتقدمة لزم تقدم
 الشيء على نفسه وان لم يكن فان استلزم مرتبة
 متأخرة لمرتبة متقدمة لزم الدور وان لم ^{يستلزم}
 مرتبة الامر متباعدة عنه من دون فوق في
 حد بل مع ذلك فانها لا الى نهاية لزم التسلسل ^{هو}

بما ابطال في مقامه ومع عزل النظر عن بطلانه
 لزم خرق الفرض اما من جهة ^{هو} انتها الامر الى
 نقيضه به المهية فلا يكون موجودا ما فرض موجب
 او من جهة انتها التسلسل لاخصارها به ^{ما} فرض
 المهية والوجود فلا يكون ما فرض متسلسلا
 لا الى نهايته ما فرض كك ^{ما} واما من جهة استلزامه
 لوجود لا يكون كلا ولا جزءا ولا صفته ولا موصوفا
 اذ تمام جميع الوجودات بالمهية او تمام المهية ^{بها}
 او دخول جميعها بالمهية او دخول المهية في جميعها
 بحيث لا يخرج شيء منها عن الاحصاء يستلزم وجودا
 غير قائم بالمهية او غير معر وضوفا او غير داخل فيها
 او غير داخل في المهية والالم يكن جميعا ما فرضنا
 جميعا واما الخامس والسادس فلما علمت ان المهية لا
 يكون لها قيام بالذات بل بالوجود ^{كان} لا يكون

مقام الصفة الآية فلو كانت صفة ابو حنيفة

موصوفا الصفة بنفس الوجود الذي هي من انوارها

فأشبه بهذا الموصوف أو مقام تلك الصفة لم يكن

هناك صفتان بل صفة واحدة فائمة بموصوف واحد

او موصوف هو مقام لصفیات ان لم یکن صفات

موصوفة به بل لوجود آخر يعود الكلام اليه شبه

ما تقدم وأما السابغ فهو وان كان ملازماً له

من هذا البيان من الآثار ولكته بط من جهة فيض

الوجود فيه نابعاً لله في الوجود فان المراد من

الشيوع ان كان يفرز بما فقد علمت فيما مضى ان البحر
الثالث للمحيط هو البحر الذي يليه البحر

الخمس من كل مال

ما هو باق فيكم. اعشار مغاير الاعشار ذات المهنة

وذا متابها فقدم نقرتها على نقر الوهم دلالة

محصل الآن ذاتياتها وانها مقدمة عليه
 فان كانت ذاتها مقدمة عليه بنفسها فتكون
 ذاتها بمنها هذا المهور وهذا خرق للفرض وان كان
 مقدمة بحسب مرتبة متأخرة فان كانت تلك المرتبة
 منهية اخرى يعود اليه الزيد و يلزم ما يلزم على
 السؤال الاول منه ويحتاج الى اعتبار مهية اخرى على
 السؤال الثاني منه وهكذا وان كانت جودا فمع خرق
 عن كونه مقدمة بحسب التفرق والوجود وهو خرق الفرض
 نقول — ان كان هذا الوجود هو الوجود المفروض ^{اولا}
 لزم تقدمها على وجودها بنفس هذا الوجود وان
 كان غيره فيعود الكلام اليه وهكذا فان رجعت
 من المتأخرات الى مرتبة من التقديمات لزم الذوق
 والالزام للتسلسل ومع غرض النظر عن كونه مخالفا لسؤال
 بان في تقدم المهية على جميع احادها الغير المتناهية ^{وهكذا}

فيتحقق سلاسل غير متناهية ولا تنف في حد ^{مستند}
 للمهية المقدم ولا يكون للسؤال فيه مجال فاذن
 تقدم نظراً للمهية على الوجوه لا يحصل له فالوجود ^{مستند}
 عليها في المفترق وهو مفترق بالذات وفي مرتبة ذاته
 والا يحتاج الى مرتبة متأخرة وبعود الكلام اليها
 كونه مفترقاً بذاته لا يلزم كون هذا المفهوم في
 مرتبة ذاته فان هذا لازم اذا كان المصادق بالذات
 والمفهوم الصانع عليه كلاهما من نسخ المفهوم وفرد ^{الوجود}
 ليس من نسخه فلا يتحقق في مرتبة ذاته الاحتمالية ^{لنفس}
 التي هي عين الوجود وهذا هو القول باصالة الوجود
 بالمعنى الثاني ^{هل} بما لا يكون له ذافر ومتكرر متكرر الموضوعات
 تابعاً لها في المفترق فاذن قد استبان كون الثامن من
 الاحتمالات خطأ وهو ان الوجوه موجود بذاته ^{مستند}
 بنفسه مستند مع الموهبة في الايمان للمهية تابعة ^{في}

الوجودية والنفرد وسائر أحكامه وعوارضه التي
 له بالذات بلزومها على الاستقلال الأول ^{منها} خلافا
 صفه اعظم الفلاسفة بالبراهين القوية من
 كون الوجود زائدا على الوجود ^{بمعنى} انه ليس عينها
 لاجزائها وعلى الاحمال الثالث خلافا ^{منها} نفرد في هذا
 الالهي من بساطة كل هوته وجودية ولنا برهان ^ص
 عليه حرناه في بعض الحركات وهو ان الوجود ليس يجوز
 ان ينحل الى العاض لانه موجود بذاته وسائر الامتيازات
 المخالفة له في سنجتها وبتوهمها موجود به فان ^{يحل}
 الى العاض لما حلت تلك الاعراض من كونها كائنا ^و
 او عدما او مهيبة ^{بمعنى} بالنفرد فان كان جميعها او ^{بعض}
 منها عدما او مهيبة لم يصح ^{الوجود} على المجموع الذي هو
 انه موجود بذاته بقول مطلق بل ينسب ^{عليه}
 باطل في ذاته وبالنظر الى جميع اقسامه طارة للوجود ^{كان}

او يصدق عليه انه ليس بوجود ولا معدوم ^{كل} او
 يصدق عليه انه باطل في ذاته طاردا للوجوب بنفسه ^{بالنظر}
 الى بعض من ايقاضه وليس بوجود ولا معدوم ^{بالنظر}
 بعضا خروا ان كان جميعها او بعض منها وجودا منع بعض
 النظر عما يلزم على الاخير من عدم كون الوجود موجبا
 بذاته بقوله مطلق لم يصدق ^{على} المجموع انه وجودا
 بل انما ان يصدق عليه انه وجودا او وجودا او
 ان فيه من الوجود ومن غير الوجود وعلى انه حال
 فالكل لا يفتا هو من الوجود عايد فيجب ان ينتهي ^{الى} الوجود
 الى وجود واحد هو موجود بذاته مطلقا ولا
 يكون الا ^{هنا} يكونه بسيطا فكل هوية وجودية بسيطة
 تمام ذاته وحقيقته انه موجود بذاته طاردا للعد
 بنفسه ويوحى هذا السير هان الى هذا الموضوع
 العموم وعلى في الاجمال بالحكم عليه بهذا الحكم الواحد

الثابت له بحسب مرتبة ذاته ينقطن من له لطف
 فبرجحة ان الهويات الوجودية مشتركة في نسخ واعتد
 معه بانه موجود بذاته طاردا للعدم بذاته او ما
 بناون هذين بحسب مفاده والا فيجب ان يوضع تلك
 الهويات ويفرز كل واحدة منها ويسلم حالها
 ويسكنف فيحكم عليها بما يؤدى اليه البرهان او
 الضرورة فلو وجودات نسخ واحد بتمام حقيقة
 الوجودية بذاتها فالاستثناء الخارجية عنه هو
 به فكون متحد معه وان لا لو تكن موجودة به بل
 نسخ واحد من اجل ذلك ترى الوجود المحمول في
 الهيات البسيطة مطلقا من الدلالة على خصوص
 هوية وجودية بل الخصوصية تطلب عن النظر في
 الموضوع وحده فاذا مثل الانسان موجود والفرق
 موجود فندلول المحمول بما هو محمول فيهما واعتد

الموجبة على الاطلاق وخصوصية الوجود وحدث
 انما هي مدلوله العنوان الموضوع استنباط
 عقليات من فندان من تلك البيانات ^{التي}
 حقيقته بقول مطلق هو ما يحكي عنه بمفهوم ^{التحقق}
 على الاطلاق وهذا بحسب النظر الاول الوارد عليه
 بمفهوم تحقق المهية في الاشياء التي هي ذوات
 المهيات وهذا بحسب النظر الثاني وبمفهوم تحقق
 الاتان في المثال وهذا بحسب النظر الثالث فان
 مفاد اهلالات البسيطة انما هو تحقق نفس الاشياء
 التي هي موضوعاتها لا تحقق اشياء اخرى بها
 وشؤونها لها وهذا خارج عن مفاد القاعد ^{التي}
 فان مفاده ناظر الى اهلالات المركبة وهو شئ
 شئ ليس مع انه على ما علمت من اصاله الوجود
 واتحاد المهية به عيناً بين البيان لو اخذنا

محل الوجود مفاد الماهيات المركبة بان يراد بها
 ثبوت مفهوم الوجود للهبة قائمة ثابت طائفاً
 بفرد حقيقي من الوجود وهو المعبر في جملة ما هو
 والمحول هو مفهوم الوجود بمعنى ما ثبت له مفهوم
 الوجود لا ما ثبت له حقيقة الوجود فلا دور
 لا تسلسل وهم من شذوذهما وبين
 هذا ان القاعدة الكلية باقية بعمومها ولا
 استثناء عنها كما فعله الخطيب الرازي فاستثنى
 الوجود للهيات عنها لا يحتاج الى تاويل الفرض
 بالاستثناء بل تغير القاعدة كما فعله التازع ^{للحيل}
 الحق الذي ظهر منه **وهو** **اشارة**
 ولو قال قائل ان من شرط استعماله كون الغير ^{المتا}
 محصوراً بين خاصين كون النسبة بين ما فرض ^{المتا}
 وبين الامور الواقعة في الوسط بين النسبة ^{لها}

بين تلك الامور فان كان الشرئ بدينها من جهة
 اعداد بعض لبعض وجب ان يكون ما فرض خاصرا
 ايضا معدا بالناس اليها وان كان من جهة الاحكام
 لزوم ان يكون ذلك الخاصرا ايضا كك بالمتبعية ^{لها}
 وعلى هذا القياس والمنتهى على ما فرضت لك
 فانها قابلة لوجودها والوجودات المقروضة
 في التسلسل ليس بعضها قابلا لبعض فاذن نسبة
 المنتهى الى التسلسل هي النسبة الواقعة بين
 الاحاد لفلان في جوابه اذ ذلك الاشتراط ^{ان}
 اورثته اعاظم الحكماء الاسلامي لكن اخلا ^{فهم}
 اختلفوا فيه واشبه الامر في المضمومة على ^{من}
 سلمه وصدق منهم ولكن فانكر الحكيم البارع ^{الحق}
 مصطفى الحكماء المدام مصطفى انقش في سنة ١٢٠٥
 ما نقل تليق الفاضل الكامل المدقق ^{لحمد}

البزدي في شرحه على مسألة الشاعر مصنف
 صدق اعظم الحكماء قدس الله اسرارهم ولكن هذا
 الناقل الجليل صدق وحمله على لك في الحكماء
 المعاصرين المشرق بميدارج الحق واليقين اسنادنا
 وسندنا الحاج محمد جعفر اللاهجي في شرحه على الترتيب
 المذكور لكن معتقدنا ان مفسرنا اولئك الاعظم
 من تلك الكلته الموروثة انما فرض حاصرا
 للسلسلة بحيث ان يكون افعالا في طريق ذهابها
 بحيث يبين منه او يتهنى اليه فلو فرض ان
 بين احاد السلسلة هي العلية الاعدادية فرض
 حاصرها فاعل الكل لما كان ما فرض حاصرها
 بخا صرا فاعل كلها بما هو كك ليس و افعالا في طريق
 ذهابها لا من جهة الابداء ولا من جهة الانتهاء
 فانه حنا رج عنها محيط بها لا في جوده اتم واكمل

على ما بينه وكذا صلا وحمله

وجودها فلا يكون بدوالسلسلة ولا حذالها ولا
 مرتبة له يتبعين بها في سائر مراتب احادها ^{نسبة} قابل
 الى كلها نسبة واحدة لاحاطته بها وارتياعها
 عرج رجائتها وكك لو فرض قابل الكل فانه بما هو
 كك مرتبة في الوجود اضعف من مرتبة وجودها
 اذ القابل بما هو قابل انزل وجودا من جو المقبول
 لان المقبول غايته وكماله والغاية اشرف من
 الغاية والكمال اسم من المستكمل فالقابل خارج عن
 صفع وجود المقبول فنسبة قابل الكل الى جميع ^{الاحاد}
 نسبة واحد واما اذا كان الخاصروا غفا في مرتبة
 احاد السلسلة فاصلا في طريق ذاتها وسائر
 في الطول لكان خاصرا الى الامة وان لم يكن نسبها
 احادها كنسبة بعضها الى بعض والامر في المنهية
 الوجود انما هو على تلك الحال فاحتمل حله في ذلك

الجليلي ان شرف الله نفسها بمحصله فرض التناهي
 في نفس التسلسل المفروضه غير متناهيه لا اعتبار
 امر يستلزم تناهيهما فها من دون اعتبار حديد
 بفرض ما هيه لها وجود قائم بها عينها فتولد من هذا
 الوجود وجودات الى غير النهاية ذاهبه الى جانب
 المهية المفروضه فان هذا الفرض كان لذهاب
 التسلسل الى غير النهاية وكونها محصورة بين ^{حان} صير
 فان احدا الخاص من خارج عن احاد التسلسل مفروض
 كالآخر مثل تحقق التسلسل وان كان الآخر غير خارج
 عنها فوجب لاحد ذلك عدم تناهيهما التناهي
 واما لو كان كلاهما داخليا في التسلسل فالخاص
 الذي يذهب اليه التسلسل لا يتحقق الا بفرض ^{يد} حيد
 هو فرض واحد من الاحاد اذ اياه تنفك التسلسل ولا
 يذهب بمفروض خاص اذ لا يطرد هذا ^{يد}

وان جمع القابل في قول استدل بالتسلسل لوجود غيره
 منصف بالصفات التي يستلزم ذاتها بالاحاد انما
 لو كان لجموع التسلسل وجود غير وجودات احادها
 والتمنع منه محال بل المحقق خلافه ان تلك الوجودات
 المتباينة كيف يمكن ان يوجد بوجود واحد الا
 لكان للوجود وجود زائد فلا يكون هو وجودا بذاته
 هذا خلاف ما ثبت بالبرهان اللهم الا ان يقول ان تلك
 الوجودات السبعة يتحول كثرة وجودية الى وجودية واحدة
 هي جهة كمالها وتمامها وان لا يكون احاد ولا تسلسل
 وهذا ابطال لما هو المفروض لثبات جوابه ان ذلك
 ليس بالارزاق ان الفرق ثابت بين الحكم على كل واحد من
 احاد التسلسل على التفصيل بان ينظر اليه على نحو
 والتخصيص بحيث يحصل من الحكم عليه عند شخص
 بين الحكم على كل واحد منها على الاجمال بان ينظر الى

على نحو الكلية والموضوعات اجزاء خالصة عن الجميع
يحصل من الحكم عليها عند كل في الصورة الاولى
بجانب ان يوزع الاتحاد ويوضع واحدا واحدا ^{منظر}
الى واحد واحد منها ويحكم عليه بانه مثلا خارج ^{للهيئة}
فلا ينشئ الامر عند ذلك الى حد ولا الى نهاية ولا
يمكن الحكم على المجموع بانه خارج من او غير خارج او مستلزم
لوجود غير خارج من غير معروف الا اذا كان المجموع
واحد يكون الحكم باعتبار او يكون التسلسل متناهية
فيها الى وجود اخر يحكم عليه بانه كذا وامّا ^{الصورة}
الثانية فذلك الوضع والنظر غير لازم بل يكفي في الحكم
على اتحاد التسلسل النظر فيها من حيث انها اتحاد ^{للسلسلة}
او بعنوان واحد اخر يحكم عليها بان كل واحد منها ^{يحدث}
لا يخرج منها شيء ولا يشذ غار عن مثلا للهيئة او ^{معر}
لهنا ثم يحكم على الهيئة بان لها وجودا غير خارج من ^{معر}

نظراً إلى أن وجود العارض بعد وجود المعروض وجود
 المعروض بين وجود العارض **وهو أمر البطل**
 لو أنهم متوهم بمثل ذلك عند بيانك وجهه ^{شككته} إلا
 كون الوجود صفة حيث قررنا أن المناط في وجهه ^{شككته} كما
 إنما هو كونه صفة سواء كان أصيلاً أم اعتبارياً ^{نفت} وأما
 التخصيص في القاعين وكذا استدليلها إلى الاستلزام
 ببقائها على عمومها فاذن القاعين عندك جارية
 في الوجود ولا شيء من عناصر لآلئها بأن ما ذكرناه ليس
 دليلها لكون الوجود صفة على الإطلاق بل قررنا أن
 مناط وجه الإشكال كونه صفة فإن كان صفة على ^{الأطلاق}
 سواء كان أصيلاً أم اعتبارياً فبوجه الإشكال على حمله
 على الإطلاق وما سلمنا ذلك فيه بل قد بينا كونه ^{صفة}
 على أصالته حيث أبطلنا صغرى قياس الإشكال ^{سنا} وإبطال
 من ضاعف ما بيناه أن المقصود من الصفة في القاعين ^{عن}

٤٢٠

وجوده ^{لها} ثبوتها ^{لها} بان القاعد ^{لها} من وجه فاطمة مدخول
 الوجود ^{لها} ثبوتها والجواب ان الثبوت المضاف ما حوز في
 على وجه شمل ثبوت الذاتيات والمرضيات ^{لها} و
 على الوجود ولكن الثبوت المضاف اليه يختص بالقاعدة
 بغير الوجود فانه من حيث هو وجوده ليس بشئ من الاشياء
 بل هو من تلك الحقيقة المحقق الاشياء فيها بلها ولا
 يدخل في رفرقتها وان كان يدخل فيها ^{لها} وصلة ^{لها} مفهوم
 الشيء اذا اخذ من تلك الحقيقة بل من جهة مفهومه
 الحاصل في العقل لا من جهة ان هذا المفهوم حكاه ^{لها} عنه
 والى الملاحظ انه ان يثبت الجهة لاحكم لفهمه ^{لها} حكمة
 فيكون مفهومه ايضا محقق الاشياء ^{لها} اذ لاحكم للعكس
 والى الاما في حكاه ^{لها} والى الاحكام المحكم عنه ^{لها} و
 الالة بل من جهة ان تلك المفهوم ^{لها} ملحوظ بنفسه ^{لها} حال
 في العقل مع عزل النظر عما يحكي عنه ^{لها} وهو من هذين

البحر ليس هو الشيء بل هو شيء له وجود وخلاصة القول ان هذا
اللفظ هو العقل والشيء هو ما لا يتصور له الوجود في ذاته
فان كان العقل هو الشيء فليس له وجود في ذاته بل هو
شيء لا يتصور له الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له
الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته
بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له
الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته

فان لم يثبت له الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له
الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته
بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له
الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته
بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له
الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته
بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له
الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته

فان لم يثبت له الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له
الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته
بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له
الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته
بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له
الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته
بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له
الوجود في ذاته بل هو شيء لا يتصور له الوجود في ذاته

ومن جهة انه حكم بين امرين متغايرين ولو يجب الاخذ والا
لا يثبت ان يكون في غير ذلك من الحكم او مفاد الحكم
من غير ان يكون في غير ذلك من الحكم او مفاد الحكم
من غير ان يكون في غير ذلك من الحكم او مفاد الحكم
من غير ان يكون في غير ذلك من الحكم او مفاد الحكم

الوجه بحسب استدعاء وجه الموضوع بحسب خارج طرف
الغنى هذا الخارج في وجه فان لم يكن في وجه
الحكم وهذا الخارج في وجه فان لم يكن في وجه
انما هو في وجه الخارج في وجه فان لم يكن في وجه
في وجه الخارج في وجه فان لم يكن في وجه
في وجه الخارج في وجه فان لم يكن في وجه

لا في الخارج لافي الفهم اذ مفاد الحكم فيه ليس كمرتب
وحد الشيء لنفسه الانسان حيوان فان لم يكن في وجه
وحد انما هو في وجه الانسان حيوان فان لم يكن في وجه
الوجه في وجه الانسان حيوان فان لم يكن في وجه
انفاد ما ليس في وجه الانسان حيوان فان لم يكن في وجه
الوجه في وجه الانسان حيوان فان لم يكن في وجه

مثل المثال الاول المضم الاول ومع تغاير احدهما في وجه

كتاب في معرفة ما هو

الذي هو في الحقيقة لا يحد فقط كالاجزاء

بوجودها في الوجود والوجود في الوجود
 في الوجود والوجود في الوجود
 في الوجود والوجود في الوجود
 في الوجود والوجود في الوجود

في الوجود والوجود في الوجود
 في الوجود والوجود في الوجود
 في الوجود والوجود في الوجود
 في الوجود والوجود في الوجود

ببعضها ولو حصل الوجود لما احتاج الى شيء اخر من حيث هو والا

لكان للوجود وجود

١٥

ولقد وقع في هذا الامر ما يشهد له
 في الوجود والوجود في الوجود
 في الوجود والوجود في الوجود
 في الوجود والوجود في الوجود



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران